جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

شعبة : علوم تجارية

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي
دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز *أدرار*
للفترة (2013- 2014)

من إعداد الطالبة:

❖ صالحي مباركة

إشراف الأستاذ:

د. لخديمي عبد الحميد

لجنة المناقشة

د تيقاوي العربي	جامعة أدرار	رئيسا
د لخديمي عبد الحميد	جامعة أدرار	مشرفا
أ نعماوي رشيدة	جامعة أدرار	مناقشة

الموسم الجامعي 2017/2016

الموضـــــــوع:

دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي
دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز *أدرار*
للفترة (2013- 2014)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل ونحمده حمداً كثيرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، الحمد الله الذي يسر لي وأعانني على طلب العلم وأرشدني بنوره لإنجاز هذا العمل المتواضع، اللهم لك الحمد حتى ترضي ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

أتقدم بجزيل الشكل والامتنان إلى كل من مد لي يد المساعدة والعون على انجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور " **لخديمي عبد الحميد** " على توجيهاته وجهده بالإشراف والمتابعة لهذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى "**الإستاد قويدري عبد الرحمان**" **والإستاد**"**حدادي عبدالغاني**" على مساعدتهما لي.

كما لا يفوتني توجيه الشكر والتقدير الى كافة الأساتذة المأطرين بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الدين أشرفوا على تكوننا لنصل لهذا المستوى العلمي.

الى كل عمال مؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز بأدرار على كل ماقدموه لي من معلومات لانجاز هذا العمل.

الى كل من قدم لي يد المساعدة والعون من قريب أو بعيد.

اهداء

الى أغلى ما أملك في وجهه الدنيا والدتي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلي أبي الغالي أطال الله في عمره

الى أخواني وأخواتي

إلي كل الأهل والأقارب

الى جميع الأصدقاء والزملاء

الى جميع طلبة ماستر تخصص مالية المؤسسة

مباركة

فهرس عام:

اللعنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
قائمة الاختصارات.	
قائمة الجداول .	
قائمة الإشكال.	
قائمة الملاحق.	
مقدمة عامة.	أ-ب-ج-د
الجانب النظري	
الفصل الاول: مفاهيم عامة حول المراجعة الداخلية.	
تمهيد.	06
المبحث الاول: ماهية المراجعة.	07
المطلب الأول: تعريف المراجعة وأهميتها وأهدافها.	07
المطلب الثاني : أنواع وإجراءات المراجعة.	09
المطلب الثالث:معايير المراجعة.	11
المبحث الثاني: المراجعة الداخلية.	13
المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية:	13
المطلب الثاني: خصائص وأنواع المراجعة الداخلية.	13
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية.	14
المبحث الثالث: والاجرءات العملية لتنفيذ مهمة المراجعة الداخلية.	16
المطلب الأول: خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية.	16
المطلب الثاني: تقنيات المراجعة الداخلية	16
المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية.	19
خلاصة:	21
الفصل الثاني: أدبيات تقييم الأداء المالي	
تمهيد.	23
المبحث الأول: مفاهيم أساسية لتقييم الأداء المالي.	24
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي.	24
المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته.	24
المطلب الثالث: أنواع تقييم الأداء المالي.	26

المبحث الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء المالي و مصادر معلوماته.	27
المطلب الأول: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.	27
المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الاداء.	28
المطلب الثالث:المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي.	29
المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي.	31
المطلب الأول: تقييم الأداء عن طريق النسب المالية.	31
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.	34
المطلب الثالث:القوائم المالية.	36
الخلاصة:	38
الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية للمدرية التوزيع الكهرباء والغاز بإدرار.	
تمهيد.	40
المبحث الأول: التعريف بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز بأدرار.	41
المطلب الأول: تطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.	41
المطلب الثاني: التعريف بالمديرية الجهوية وهيكلها التنظيمي.	43
المطلب الثالث: قسم المحاسبة والمالية.	46
المبحث الثاني:تحليل الوضعية المالية للمؤسسة سونلغاز بغرض تقييم أدائها المالي.	49
المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية في سونلغاز بواسطة مؤشرات التوازن المالي.	49
المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب السيولة.	50
المطلب الثالث: التحليل بواسطة نسب التمويل.	50
المبحث الثالث: دراسة استقصائية داخل المؤسسة	52
المطلب الاول : العلاقة بين المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي	52
المطلب الثاني: صياغة الفروض	53
المطلب الثالث: الاختبار الإحصائي والقرار	54
خلاصة.	56
خاتمة.	58
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
ملخص الدراسة	

قائمة الاختصارات:

الاختصار	الشرح باللغة الأجنبية	الشرح باللغة العربية
EGA	Société Algérienne de L Electricité et Gaz	الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز
FR	Fonds Roulement	رأس مال العامل
BFR	Besoin Fonds de Roulement	احتياج رأس مال العامل
TR	Trésorerie	الخزينة

قائمة الجداول:

رقم الجدول	أسم الجدول	الصفحة
(2-1)	الميزانية المختصرة	29
(3-1)	الميزانية المختصرة لسنتي 2014/2013	49
(3-2)	تحليل الميزانيات المالية من خلال مؤشرات التوازن لسنتي 2014/2013	49
(3-3)	حساب نسب السيولة لمؤسسة لسنتي 2014/2013	50
(3-4)	حساب نسب التمويل لمؤسسة لسنتي 2014/2013	51
(3-5)	العلاقة بين المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	أسم الشكل	الصفحة
(1-1)	معايير المراجعة	12
(2-1)	أنواع المراجعة الداخلية	14
(3-1)	خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية	16
(1-2)	أنواع تقييم الأداء المالي	26
(2-2)	مختلف رؤوس الأموال العاملة	35
(3-2)	خصائص القوائم المالية	37
(4-2)	أنواع القوائم المالية	37
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للتوزيع	44
(2-3)	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	47

قائمة الملاحق:

الرقم	أسم الملحق	الصفحة
1	جانب الأصول لسنتي 2014/2013	
2	جانب الخصوم لسنة 2014/2013	

المقدمة العامة

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة لما يشهده عالم الأعمال من تطور سريع وعميق في مجالات عدة بسبب التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، والتكنولوجية.

لقد شهدت السنوات الخيرة اهتماما متزايد من قبل الشركات والمؤسسات بموضوع المراجعة الداخلية، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة، ويأتي في أولها زيادة الاهتمام المؤسسات بإنشاء إدارات مستقلة بعملية المراجعة الداخلية، كما أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم آليات الرقابة التي يتم الاعتماد عليها لتطبيق مبادئ الشركات، وكذالك لما توفره المراجعة الداخلية من الاستشارات وتحليلات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

كما يمكن القول بأن للمراجعة الداخلية دور هام في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصداقية.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلي هذا الاهتمام تعدد الأنشطة التي تقوم بها مختلف المؤسسات، كما أنها اتسعت لتشمل العديد من الفروع في عدة مناطق في سبيل تحقيق أهدافه ا، كانفصال الملكية عن التسيير، وكبر حجم المشروعات، وفي الحقيقة هذا مما أدى إلى خلق العديد من المشاكل في المؤسسة، أضافلًإلي انتشار الغش والتزوير واختلاس الأموال وتلاعب بنتائج المركز المالي للمؤسسة، ما دفع بأصحاب رؤوس الأموال بالاستعانة بشخص يقوم بفحص ومراقبة حسابات المؤسسة وقوائمها.

يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة وأداة تمكن من الإسهام الفعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط، من أجل بلوغ الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسيع أنشطة المؤسسة الاقتصادية، ولهذا يجب على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة من خلال قيامه بمجموعة من الدراسات، ومن هذه الدراسات التي يجب على المدير المالي القيام بها، هي تقييم الأداء المالي والتي تشمل تحليل نسب التوازن المالية، نسب السيولة، وكذالك نسب التمويل، بحيث تعبر القوائم المالية على نتيجة المؤسسة ومركزها المالي وإلى صحة ما جاء بتقرير مجلس الإدارة من بيانات.

وبغية الإمام أكثر بالموضوع والخوض فيه أكثر تفصيلا, سنحاول طرح الإشكالية التالية:

1) الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية أن تساهم في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية؟

وفي ظل التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالمراجعة الداخلية وأين يتجلى دورها؟
2. ما المقصود بالأداء المالي للمؤسسة؟ وفيما تتمثل مؤشراته؟
3. كيف يساهم تقرير المراجع الداخلي، في تقييم الأداء في المؤسسة؟
4. هل تعتبر النسب المالية مؤشرات كافية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟

2) إن معالجة الإشكالية المطروحة تؤدي بنا إلى صياغة الفرضيات التالية:

-المراجعة الداخلية هي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية تساعد على تقييم الأداء المالي، وترشيد القرارات، بحيث تمكن من اكتشاف نقاط القوة والضعف، داخل المؤسسة.

-يقصد بالأداء المالي: مدى تحقيق الأهداف المالية في المؤسسة.

– تقييم الأداء يقوم على التحقق من كفاية استخدام الموارد المتاحة بغية تحقيق أهداف المؤسسة من خلال مراجعة النسب المالية.

–هذا يعود حسب كل مؤسسة وأسلوبها في تحليل وضعيتها المالية.

3) أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ محاولة التعمق في دراسة المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة للمؤسسة؛
- ✓ الضعف الذي تعيشه المراجعة الداخلية في أغلب المؤسسات الجزائرية؛
- ✓ الرغبة الشخصية للتعرف أكثر على هذا الموضوع، واستفادة الطلبة من هذا البحث.

4) أهمية الدراسة:

- ✓ إبراز الدور الهام للمراجعة الداخلية وإسهامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- ✓ كما تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها تمثل أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها بحيث تعمل على اكتشاف النقائص وتقديم التصحيحات الممكنة؛
- ✓ أبراز الجانب المهم الذي يساعد المؤسسة من تحقيق أهدافها؛

5) أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة لها؛
- ✓ محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي و المؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها؛
- ✓ بلورة الأفكار المتعلقة بمفهوم الأداء المالي, وبيان أهميته وفائدته في المؤسسة؛
- ✓ مدى توفير الشركة الوطنية للكهرباء, والغاز الخصائص النوعية لتقييم جودة تقاريرها المالية.

6) حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: في الفترة 2013 والفترة 2014،

الجانب المكانية : تمت دراسة في شركة التوزيع الكهرباء والغاز بأدرار.

7) منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات، بحيث يقوم على جمع المعلومات والبيانات من مختلف المعايير والمراجع من أجل أن تكون صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة. أما الجانب التطبيقي يقوم على منهج دراسة الحالة (دراسة حالة المديرية لتوزيع الكهرباء والغاز.) وتحليل القوائم المالية من أجل معرفة وضعية المؤسسة وذلك جدول استبيان لغرض الدراسة. تم تقديم جميع الموظفين العاملين في المؤسسة ، وتم معالجة

الاستبيان من خلال برنامج SPSS للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية للموضوع الدراسة.

8) الدراسات السابقة: تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة ما أجل معرفة النقائص وباراز بعض الجوانب التي لم يتم التطرق اليها في هذه الدراسات.

- معوج ذهبية، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية CTR،مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق, جامعة أكلي محند أولحاج2014، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في: إلى أي مدى يمكن للمراجعة الداخلية أن تساهم في تفعيل حوكمة الشركات ، بحيث ركز صاحب الدراسة إلى إبراز الدور الهام للمراجعة الداخلية وإسهامها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات الأمر الذي يؤدي للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها الشركات وكذلك الرفع من أدائها.

–عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2009، تمحورت إشكالية هذه الدراسة في: مامدى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، في تنقيذ مهمة المراجعة بما يحقق أعلي فعالية وفائدة ممكنة للطرفيين وللمؤسسة ، بحيث تهدف إلي تحديد مجالات وأوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ومدى أستفاذة كل من منهما، من عمل الأخر.

–أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ضل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، تمحورت إشكالية هذه الدراسة ما أهم المعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والتحقق من مدى مطابقتها في البنوك التجارية، بحيث تهدف الدراسة إلي التعرف على إجراءات ومجال عمل التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

9) تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلي ثلاثة فصول حيث تضمن الفصل الأول، مفاهيم عامة حول المراجعة الداخلية، أما الفصل الثاني تناول أدبيات تقييم الأداء المالي، والفصل الأخير تعلق بدراسة حالة تطبيقية حول المراجعة الداخلة، حالة شركة الكهرباء والغاز بإدرار.

10) صعوبات الدراسة:

- ✓ التهرب من المقابلات الشخصية؛
- ✓ صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف المؤسسة.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المراجعة الداخلية

تمهيد:

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها، فهي تسعي للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها و تشعب أعمالها من أجل ضمان بقائها واستمرارها، وحتى يتسنى لها القيام بمتابعة كل أنشطتها ومهامها أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة، حيث يبدو من ظاهر معني المراجعة أنها تنطوي على عمل رقابي يعتمد جوهره على نشاط الفحص والتحقق.

كما تهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة الإدارة، على مختلف مستوياتها، على مواجهة مسؤولياتها بأكبر قدر ممكن من الكفاية وفي سبيل ذالك يمارس القائمون بها أنشطة عديدة تشمل تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابات، ومراعاة الإفراد بالسياسات والإجراءات المرسومة، حماية أموال المنشأ والتحقق من صحة البيانات المحاسبية.

وبذالك تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية جزء من النظام العام للمراقبة الداخلية بما يشمله من رقابة إدارية ورقابة مالية وضبط داخلي.

وبناء على ما سبق سيتم عرض في هذا الفصل العناصر التالية:

- ماهية المراجعة؛
- ماهية المراجعة الداخلية؛
- الإجراءات تنفيذ المراجعة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة.

إن ظهور المراجعة وتطورها جاء تبعا لتطورات حياة البشرية اقتصادياً واجتماعيا عبر العصور، وذالك لتلبية حاجة المجتمع المتزايدة من المعلومات والبيانات، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلي مفهوم المراجعة، وأنواعها وإجراءاتها كذالك معاييرها.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة وأهميتها وأهدافها.

أن تعدد الزوايا التي يتم من خلالها معالجة مصطلح المراجعة، أدي إلي وجود عدة التعريف لها، لكن رغم تعدد التعريف فهي تشترك على العموم في الأهداف المراد تحقيقها والمجالات التي تعمل فيها، وفي هذا البند سنحاول تقديم أهم التعريف التي قدمت للمراجعة وأهميتها وأهدافها كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المراجعة، للمراجعة عدت تعاريف أهمها :

تعريف الجمعية المحاسبة الأمريكية: "عرفت المراجعة على أنها عملية منتظمة للحصول علي القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقسيمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[1].

-"المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك مدي التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة[2].

الفرع الثاني: أهمية وأهداف المراجعة.

أولاً: أهداف المراجعة: للمراجعة عدة أهداف منها ما يلي:

-التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية ومدي الاعتماد عليها؛

-مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛

-تحقيق أقصي قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع[3]؛

-تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه؛

-الحصول على رأي محايد حول مطابقة القوائم المالية كما حو مقيد في الدفاتر والسجلات؛

-اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية؛

-القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط؛

---

[1] محمد توهامي طواهر، صديقي مسعودي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص09.

[2] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص 08.

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل، عمان، الطبعة 02، 2004، ص15.

-تحقيق أقصي قدر ممكن من الرفاهية لإفراد المجتمع[1].

ثانياً: أهمية المراجعة: تعتبر المراجعة مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميزون باستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في أتحاذ القرارات، ومن المستفيدين في المراجعة نذكر ما يلي[2]:

1/ مسيرو المؤسسات: يتجه مسيرو المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن من الأهداف المسطرة قد تم بلوغها والتحقق من أن نظام المتابعة والمراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسيرية.

2/المساهمون وملاك المؤسسة.يتجه اهتمام المسيرون إلى نتائج المراجعة وهذا للتأكد من:

-قدرة تسيير المسؤولين؛

-الاستغلال الجيد والأمثل الأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة؛

-الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أوعلي الآقل الحد من انتشارها.

3/الدائنون والموردون: أن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين المؤسسة، ومعامليها ودانيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية والمركز المالي، أي درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية أو اتجاههما.

4/ المستثمرون: تلعب المراجعة دور بالنسبة للمستثمرين، فهي تتقدم كضمان أساسي لطلب القروض والتحرك في حالات العسر المالي أو قرار الإفلاس أو في حالة استثمارات إضافية.

5/ الهيئات الحكومية: تؤسس الهيئات الدولة سياستها المتعلقة بالتخطيط، المراقبة، الضريبة على قاعدة التقرير المعد من طرف المراجع وكذا لحماية المؤسسات وخاصة العمومية منها بتوفير نظام رقابة داخلية سليم.

وعليه يمكن الوقوف على أهمية المراجعة من خلال النقاط التالية:

-العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستعمليها اتخاذ أنجع القرارات وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات الغير السليمة؛

---

[1] صالح مرصاد، ومحمد الأمين طفيش، **المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية، دراسة حالة التدقيق على عمليات التمويل في بنك البركة الجزائري**، كالية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة اللسانس في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013/2012، ، ص 06.

[2] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين المؤسسة**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص24.

المطلب الثاني : أنواع وإجراءات المراجعة.

الفرع الأول: أنواع المراجعة. تتمثل أنواع المراجعة في ما يلي:

أولا: من حيث القائم بعملية المراجعة.

1. **المراجعة الخارجية:** يقصد بالمراجعة الخارجية فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة فحصاً دقيقا حتى يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء أكان تقريرا عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريرا عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية أو أي تقرير آخر يظهر وينطبع فيه صورة واضحة وحقيقية ودقيقة لغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير[1].

2. المراجعة الداخلية: لقد كان ظهور المراجعة الداخلية لاحقا للمراجعة الخارجية ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ماقورنت بالمراجعة الخارجية.

ثانيا: من حيث الالتزام.

يمكن تقسيم المراجعة من حيث الالتزام إلي قسمين المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية .

1. **المراجعة الإلزامية:** وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بهاحيث يلزم المشرع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية له.

2. **المراجعة الاختيارية (غير الإلزامية):** وهي المراجعة التي تتم دون التزام قانوني يحتم القيام بها، ففي المنشات الفردية وشركات الأشخاص[2].

ثالثا: مراجعة من حيث الحدود ومجال المراجعة: تقسم المراجعة من حيث المراجعة من حيث مجال أو نطاق المراجعة إلى نوعين المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية[3].

1. **المراجع الكاملة:** تتحقق المراجعة الكاملة إذا لم توضع حدود أو قيود هي عملية المراجعة، ويقصد بذلك إن يكون للمراجع الحق في مراجعة جميع العمليات والبيانات المحاسبية دون استثناء ودون قيد أو شرط، وهذا أكثر مايكون وضوحا في حالة المراجعة شركات الأموال.

2. **المراجعة الجزئية:** إذا ما وضعت حدود وقيود على عملية المراجعة كانت المراجعة وفق هذه الحالة يتحدد عمل المراجعة بمراجعة عمليات أو بيانات محاسبية معينة لعرض معين.

رابعا: من حيث توقيت المراجعة: إذا نظرنا إلى المراجعة من ناحية توقيتها أمكن تقسيمها إلى :

1. **مراجعة ختامية:** يقصد بالمراجعة الختامية المراجعة التي تبدأ بعد نهاية السنة المالية للمشروع وذلك بعد إن يكون المشروع قد انتهى من تحقيق وتسجيل وتبويب العمليات وإعداد قوائم النتيجة والمركز المالي لجميع العمليات وذلك لكبر حجم المشروعات وتنويع نشاطها وكثرة عماليتها.

---

[1] عبد الفتاح الصحن، وأحمد علي أبو الحسن، **الرقابة والمراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص13.

[2] محمد سمير الصبان،**نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية ،مصر، ص34.

[3] ابرهيم على عشاوي، **أساسيا ت المراجعة والمراقبة الداخلية**، دار طوخي مطر، عمان، ص27.

مراجعة مستمرة: المراجعة في هذه الحالة لها صفة الاستمرار، بمعنى إن تتم المراجعة أول بأول خلال الفترة المالية، إذ يقوم مراقبة الحسابات بالتردد على المشروع من آن إلى أخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بمراجعة الإعمال المحاسبية التي تمت[1].

الفرع الثاني: إجراءات المراجعة. تتمثل الإجراءات بصفة عامة الخطوات التي تحدد الأداء الإعمال والتصرفات والممارسات المحددة والتي يجب القيام بها لتحقيق وتنفيذ النشاط المعين ومنها ما يلي:

- ✓ تطبيق أهداف المراجعة العمليات على مجموعة التي يتم اختيارها مثل المبيعات.
- ✓ تحديد العناصر الرقابة الرئيسية التي تؤدي إلي تحقيق الخطر الرقابي لكل هدف مراجعة عمليات.
- ✓ لكل العناصر الرقابة الداخلية المستخدمة لتخفيض التقدير المبدئي لخطر ليصل إلي أقل من أوعالي (عناصر رقابية رئيسية) يجب تحديد وتطوير الاختبارات المناسبة للعناصر الرقابة[2].

وإجراءات المراجعة تتمثل في الخطوات التي يحددها المراجع مقدما في صورة برنامج مراجعة محدد بدقة، أيضاً ترتبط هذه الإجراءات بتصرفات وسلوك المراجع الواجب أداءها، وتختلف الإجراءات عن معايير المراجعة التي تمثل أهداف نمطية ونوعية أو كيفية يجب تحقيقها[3].

إذا تعكس هذه الإجراءات تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها أو السلوك الواجب أدائه، هذه الإجراءات سيتم تلخيصها في برنامج المراجعة كما أنها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومن ثم فإن الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف المراجعة المحددة.

وبرنامج المراجعة عبارة عن خطة عمل المراجع التي يتبعها في مراجعة السجلات والدفاتر وما تتضمنه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف والوقت المحدد لإنهاء لكل خطوة، والشخص المسؤول عن تنفيذها. والبرنامج يحقق عدة أغراض منها انه ملخص لما يجب أن يقوم به المراجع من أعمال وهو أيضاً تعليمات فنية تفصيلية يطلب المراجع تنفيذها من مساعديه وهو سجل بالعمل المنتهي أي بما تم مراجعته ومن هنا يجئ دور البرنامج في كونه أداة رقابية وتخطيط يستطيع المراجع بواسطتها تتبع عملية المراجعة وعدد الساعات التي أمضيت في كل عملية. ومن الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج المراجعة ما يلي[4]:

---

[1] ابرهيم على عشاوي، **المرجع السابق**، ص27.

[2] ثناء القباني، **المراجعة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص327.

[3] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولة، ص34.

[4] أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص33.

-مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالمنشأة، حيث على ضوء درجة الكفاية تلك يتحدد نطاق عملية المراجعة؛

-الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها لان المراجعة وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فيجب أن يتيح البرنامج تحقيق تلك الأهداف؛

-استخدام وسائل المراجعة التي تمكن المراجع من الحصول على قرائن قوية؛

-إتباع طرق المراجعة التي تلاءم ظروف كل حالة، فلكل منشأة ظروفها الخاصة والتي على ضوئها يقوم المراجع بإعداد برنامج المراجع الملائم[1].

المطلب الثالث: معايير المراجعة.

على الرغم من أن المراجعين كانوا يستخدمون عبارة المعايير المتعارف عليها في الرقابة لسنوات عديدة في تقاريرهم إلا أن المعايير لم تكن معروفة حتى عام 1948 أو علي الأقل لم تكن لها سلطة الموافقة أو القبول. وقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين الفضل في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة. وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين هذه المعايير إلي ثلاثة أقسام كما يلي[2]:

أولاً: معايير عامة أو شخصية: وهي المتعلقة بالتكوين الذاتي للمراقب وتشمل:

- ✓ يجب أن تتم عملية الفحص والمراجعة بواسطة شخص أو أشخاص يتوافر لديهم قدر كاف من التأهيل العلمي والعملي؛
- ✓ يجب أن يبذل المراقب العناية المهنية المعقولة أثناء تأدية مهنته وخلال إعداد تقريره؛
- ✓ يجب أن يكون المراقب الحسابات وجهة نظر مستقلة ومحايدة في كل الأمور المتعلقة بعملية المراجعة.

ثانيا: معايير العمل الميداني. وهي المتعلقة بإجراءات المراجعة الميدانية وتنفيذها، وتتضمن ما يلي:

- ✓ يجب أن توضع خطة وافية للعمل الذي يقوم به المراقب، كما يجب أن يكون هناك أشراف جدي على أعمال المساعدين؛
- ✓ يجب أن تدرس وتقوم أنظمة الرقابة الداخلية المعمولة بها في الشركة لتقرير مدي الاعتماد عليها وبقصد تحديد نطاق الاختبارات اللازمة للقيام بها؛
- ✓ يجب الحصول على قدر واف من أدلة الإثبات أو قرائن المراجعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص.

---

[1] أحمد محمد مخلوف، **مرجع سابق**، ص33.

[2] محمد السيد الناغي، **المراجعة إطار النظرية والممارسة**، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، الطبعة الثانية، 1992، ص38.

ثالثاً: معايير إعداد التقرير. وتتمثل في ما يلي:

- ✓ يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- ✓ يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمولة عنها الحسابات بنفس الطريقة في الفترة السابقة؛
- ✓ تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً عما تحويه القوائم المالية من معلومات، ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذالك؛
- ✓ يجب أن يتضمن التقرير رأي المراقب عن القوائم المالية كوحدة، أو امتناعه عن أبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها ذالك، وفي هذه الحالة الأخيرة، يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذالك.

الشكل(01-01): يوضح معايير المراجعة.

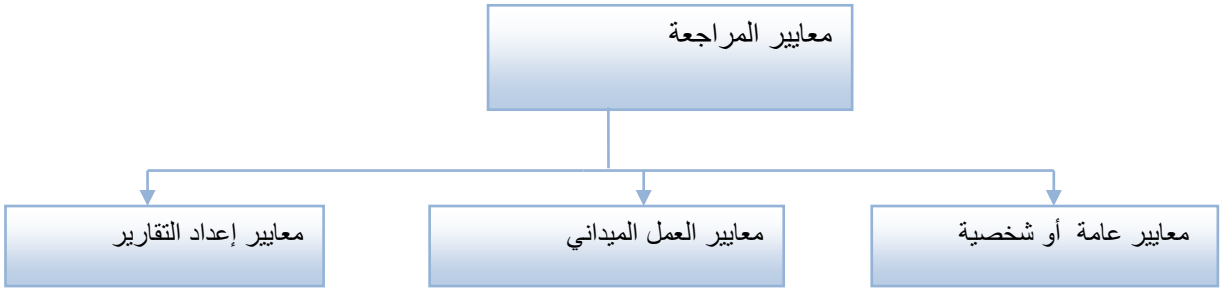

من إعداد الطالبة، بالاعتماد على محمد السيد الناغي، مرجع نفسه، ص38.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية أحدي الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة، التي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة لمساعدتها في التوصل إلى تحقيق أهدافها. في هذا المبحث سوف نتطرق إلي مفهوم المراجعة الداخلية، وخصائصها وأنواعها، أضافتاً إلي الأهداف والأهمية.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية: يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلي الثلاثينات بالولاية المتحدة الأمريكية لتخفيض ثقل المراجعة الخارجية، كما نشأت بناء على الاحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للمؤسسة، بغية الحصول على معلومات تعكس الوضعية الحقيقية وتتخذ علي أساسها القرارات، وذالك من خلال تركيز جهودها نحو المجالات الأكثر خطورة وذات أهمية بالمؤسسة. وعليه تعدد تعريف المراجعة الداخلية بتنوع مجال استخدامها، ومن أهم تعاريف ما يلي:

1-عرفها مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين على أنها نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة يهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات لخدمة الادراة بالإضافة إلي القيام بالرقابة الإدارية والخاصة بقياس فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة.

3-تعريف المعهد الفرنسي للمراجعين (المستشارين، الداخليين)IFACعلى أنها عبارة عن نشاط تقييمي مستقل يتم من داخل المؤسسة أو المنظمة، يهدف إلى تقييم مراقبة العمليات وهي تابعة للإدارة العليا. مجال النشاط هو الرقابة من أجل تقدير وتقييم فعالية الرقابة الأخرى القائمة في المؤسسة، وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية.

وفي تعريف آخر للمعهد الدولي للمدققين الداخليين IIA سنة 1999 عرفه على أنه نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة المؤسسة لتحسين كفاءة عمليات، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابية، التوجيه[1].

المطلب الثاني: خصائص وأنواع المراجعة الداخلية.

توجد عدت خصائص وأنواع للمراجعة الداخلية وهي كما يلي:

الفرع الأول: خصائص المراجعة الداخلية. تتميز المراجعة الداخلية عن غيرها من الوظائف بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها[2]:

- المراجعة الداخلية وظيفة شاملة: أي انها تطبق في جميع وضائف المؤسسة؛

[1] أقاسم عمر، **تدقيق المالي و المحاسبي**، مطبوعة الدروس سنة أولي ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير والجباية المؤسسة، جامعة ادرار- الجزائر، ص86.

[2] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص54.

- المراجعة الداخلية وظيفة دورية: حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.
- الاستقلالية: بالرغم من إن المراجعة الداخلية وظيفة من الوظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الاخري.
- إضافة إلى تلك الخصائص نذكر الخصائص التالية:
- المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة.
- المراجعة الداخلية تسعي إلى ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت المناسب.

الفرع الثاني: أنواع المراجعة الداخلية.

تنقسم المراجعة الداخلية إلى ثلاثة أقسام وهي المراجعة المالية والمحاسبية، المراجعة التشغيلية، والمراجعة الإستراتجية. وفيما يلي نفصل كل نوع منها.

1-المراجعة المالية والمحاسبية: وتهدف إلى رقابة صريحة ودقة الإجراءات المحاسبية والقوائم المالية الناتجة عنها، وباعتبار أن هذا النوع قد يكون في إطار التدقيق الخارجي كما قد يكون في إطار التدقيق الداخلي، فإن الهدف منه في إطار التدقيق الداخلي هو تقييم طريقة سير دائرة، أو قسم المحاسبة من حيث تنظيم طريقة العمل، وتكوين المستخدمين.

2-المراجعة الإستراتيجية: وتسمي بمراقبة المديرية، بحيث يقوم المراجع فيها بفحص الانسجام العام بين سياسات واستراتيجيات المؤسسة مع المحيط الذي تنمو فيه هذه المؤسسة[1].

3-المراجعة التشغيلية: هي بحث منظم لأساليب تطوير الكفاءة والفعالية، بحيث يمكن اعتبارها احد أشكال النقد البناء[2].

الشكل(01-02): يوضح أنواع المراجعة الداخلية.

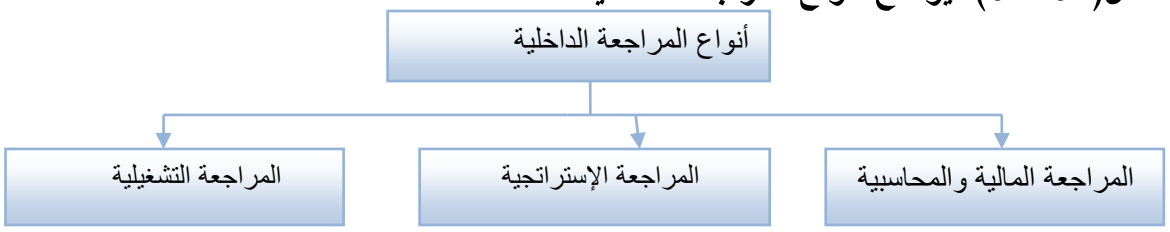

من إعداد الطالبة، بالاعتماد على عدة مصادر.

[1] أقاسم عمر، **التدقيق**، مطبوعة الدروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس،تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، الجزائر، 2015 ، ص90.

[2] ثناء القباني، **المرجع السابق**، ص40.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية.

سوف نتناول في هدا المطلب أهمية وأهداف المراجعة الداخلية.

الفرع الأول: أهمية المراجعة الداخلية. لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطاً تقييمينا لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة يهدف إلى تطوير الأنشطة وتتمثل الأهمية المراجعة الداخلية في ما يلي[1]:

- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية وذالك من خلال تسليط الضوء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة داخل المؤسسة.
- كبر حجم المؤسسات وانتشارها جغرافياً.
- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها.
- إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية ذالك نظراً لكبر المشاريع وانتشارها جغرافياً.

الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية. يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية في ما يلي[2]:

- ✓ فحص وتقييم مدي ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظام الرقابة المختلفة.
- ✓ التحقق من مدي التزام العاملين بالسياسيات والخطط والاجرءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة.
- ✓ تحديد مدي ملائمة إجراءات المحاسبية عن الأصول ومدي كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول.
- ✓ التحقق من مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات.
- ✓ تقييم مدي كفاءة استخدام موارد المنشأ والتقرير عن الانحرافات عن المعايير العملية أن وجدت وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن أتجاد القرارات التصحيحية.
- ✓ تقييم نوعية وجودة الأداة في تنفيذ المستويات المحددة.
- ✓ التوصية بالتحسينات التشغيلية.

---

[1] كاروس أحمد، **تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أدارة وفعالية المؤسسة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص40.

[2] وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية**، مدخل عملي تطبيقي، دار التعليم الجامعي، مصر– الاسكندرية، 2010، ص12.

المبحث الثالث: والاجرءات العملية لتنفيذ مهمة المراجعة الداخلية.

للمراجعة الداخلية إجراءات وتقنيات لتأكد من صحة العمليات المحاسبية ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلي خطوات تنفيذ المراجعة، وتقنياتها، وكذالك معايير.

المطلب الأول: خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية.

تختلف طريقة أداء المراجع الداخلي تبعاً لاختلاف طبيعة النشاط المنشأ وهناك عدة خطوات نذكر ما يلي[1]:

1. **التحقيق:** يهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث، الدقة المحاسبية والمستندية وسلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات.

2. **التحليل:** ويقصد بالتحليل الفحص الانتقاذي للسياسات الإدارية والإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والاجرءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص والتي تتطلب أجراء المقارنات والربط بين العلاقات أي بعض المؤشرات. وكدالك التمعن بقصد اكتشاف الأمور الغير طبيعية مثل: وجود دائن في حساب أصل مدين، ويرتبط التحليل بالتحقيق وليس هناك حد فاصل بينهما.

3. **الالتزام:** ويقصد بالالتزام بالسياسيات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقاً لطريقة والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالمؤسسة.

4. **التقييم:** وهو التقرير الشخص الموضح لمدى كفاية وفعالية. واقتصادية السياسات والاجرءات التي تسير عليها المؤسسة وما لديها من تسهيلات، وأفراد بقصد ترشيد الأداء وتطويره.

5. **التقرير:** أي عندما يقدم المراجع الداخلي التقرير الذي يبرز فيه المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج[2].

الشكل(01-03): يوضح خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية.

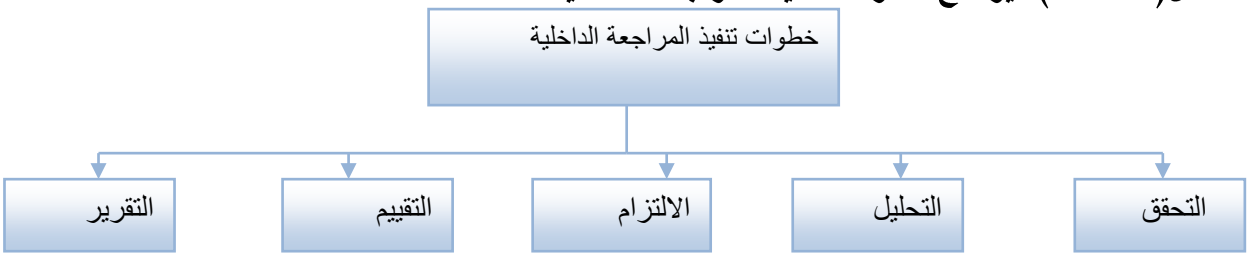

من أعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، مرجع سبق ذكره، ص231.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص231.

[2] رشام نسيم، **أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة**، دراسة حالة البنك الجزائري BEA وكالة البويرة 37، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، 2012،2013، ص74.

المطلب الثاني: تقنيات المراجعة الداخلية.

من التقنيات المستعملة في عملية المراجعة الداخلية منها: أوراق العمل لتنفيذ مهمة المراجعة الداخلية، ومن ثم القرائن وأدلة الإثبات.

الفرع الأول: أوراق العمل لتنفيذ مهمة المراجعة الداخلية: توجد عدت تعاريف لأوراق العمل وأنواعها[1].

أ – **تعريف أوراق العمل:** تعرف أوراق العمل على أنها تشمل كل الأدلة والقرائن التي ثم جمعها بواسطة المراجع لإظهار ما قم به من عمل وبواسطتها يكون للمراجع الأساس الذي يستند إليه في إعداد التقرير، والقرائن لمدي الفحص الذي قام به.

ب –**أنواع أوراق العمل:** تشمل أوراق ممارسة المراجعة ما يلي:

1. ملفات المراجعة: عادة ما يحتفظ المراجع بالوثائق والأوراق التي يتحصل عليها ويقيم بترتيبها في ملفين، ملف دائم والأخر سنوي أو جاري.

2. **مذكرات المراجعة:** كثيراً ما يتعرض المراجع أثناء قيامه بعملية المراجعة أمور تحتاج إلى التفسيرات وإيضاحات فيقوم بتدوينها في سجل خاص.

3. علامات المراجعة: على المراجع أن يستخدم علامات أو رموز خاصة أثاء قيامه بعملية المراجعة، وعندما ينتهي من مراجعة خطوة ما يؤشر عليها برمز خاص يفيد مراجعتها وطبيعة تلك المراجعة[2].

الفرع الثاني: أدلة الإثبات والقرائن في عملية المراجعة:

أولا: تعريف أدلة الإثبات في عملية المراجعة:

1. **تعريف الدليل أو القرين:** يمكن تعريف الدليل علة أنها المعلومات بالحقائق التي يستند إليها الفرد لتكوين رأي حول موضوع أو نقطة معينة.

2. **أما القرينة:** فقد عرفت بأنها جميع الحقائق التي تقوم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدلي[3].

ومنه يمكن تعريف أدلة الإثبات: أدلة الإثبات هو الحصول مراجع الحسابات علي أدلة وقرائن تمكنه من استخلاص رأي فني محايد على القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها.

ثانياً: أنواع أدلة وقرائن الإثبات: توجد تقسيمات كثيرة اللانواع أدلة الإثبات في عملية المراجعة ومن أهمها:

---

[1] معوج ذهبية، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، 2015/2014، ص18.

[2] معوج ذهبية، **مرجع سابق**، ص18.

[3] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص179.

1) **أدلة من أجل النظام المحاسبي بالشركة:** من هذه الأدلة ما يلي:

- ✓ الفواتير؛
- ✓ الشيكات؛
- ✓ العقود؛
- ✓ محاضر جلسات مجلس الإدارة؛

وكذالك دفتر اليومية؛ و دفتر الأستاذ المساعد؛ موازين المراجعة التسويات والمذكرات الداخلية وغيرها؛ أي تلك التي يتم تجهيز القوائم المالية منها.

2) **أدلة من خارج النظام المحاسبي والذي يجمعها مراجع الحسابات الخارجي المستقل:** وهي.

- ✓ الاستفسارات؛
- ✓ الملاحظات؛
- ✓ المصادقات ؛
- ✓ فحص وعد الأصول؛
- ✓ فحص السجلات والمستندات؛
- ✓ الإجراءات التحليلية.

الفرع الثالث: وسائل الحصول علي أدلة وقرائن الإثبات في عملية المراجعة: تتمثل وسائل الحصول على أدلة الإثبات والقرائن في ما يلي[1]:

1. **الوجود الفعلي عن طريق الجرد:** يعتبر الوجود الفعلي عن طريق الجرد من أقوي أدلة الإثبات في عملية المراجعة التي يعتمد عليها المراجع للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بفحصها ومراجعتها.

2. **المستندات المختلفة المؤيدة للعمليات المسجلة بالدفاتر:** تعتبر المستندات المحاسبية أساس القيد في الدفاتر، وهي وثائق مكتوبة تلخص حدوث عمليات معينة وتكون هذه المستندات مرقمة ويتم خفضها بطريقة منظمة بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة عند الحاجة، وتخذ أشكالا مختلفة مثل فواتير المشتريات، فواتير المبيعات.

3. **الإقرارات المكتوبة التي يحصل عليها المراجع من الغير:** في بعض الحالات التي لا تستطيع مراجع الحسابات حضور الجرد لبضاعة آخر المدة(المخزون السلعي) يحصل على شهادات من إدارة الشركة تتضمن صحة وجودها وملكيتها وقيمتها أخر المدة.

4. **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** يعتبر وجود نظام سليم ومحكم للرقابة الداخلية في المشروع قرينة على انتظام الدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية وخلوها من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، بل

[1] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظري والتطبيقي**، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الاولة ، 2000، ص187، 188.

أن نظام الرقابة الداخلية من ناحية مدى سلامة أو عدم سلامتهيمثل أساساً في تحديد خطوات وإجراءات عمليةالمراجعة واختيار أدلة الإثبات التي يراها المرجع كافية لاطمئنانه إلى سلامة البيانات المالية المسجلة بالدفاتر.

5. **الدقة الحسابية للعمليات المقيدة في الدفاتر والسجلات:** نظراً لا تباع المشروع طريقة القيد المزدوج في أثبات العمليات المالية في الدفاتر، فإن صحة تسجيل هذه العمليات وصحة الترحيل والترصيد تؤدي إلي توازن الحسابات وهذا ما يظهره ميزان المراجعة الشهري.

بالإضافة إلي[1]:

6. **المصادقات:** وهي وثائق مكتوبة مثل الشهادات أو الإقرارات التي تهدف إلى إقرار حقيقية معينة أو تأكيدها، يحصل عليها مدقق الحسابات من داخل المؤسسة أو من خارجها لتدعيم الفحص الذي قام به .

7.نظام المقارنات والربط بين المعلومات: وهنا تتضمن المؤسسة لديها والمؤسسات المتشابهة عبر السنوات المالية المختلفة، أو بين المؤسسة عادية وما ينطلق علي أسلوب الاستفسارات من حيت كونه ذاتيا يعتمد على التقارير الشخصي للمدقق وينطلق أيضاً على نظام الربط والمقارنات.

المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية. للمراجعة الداخلية عدت معايير نذكر منها[2]:

1.معايير خاصة بالاستقلال المهني:

أ –**المركز التنظيمي:** يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بانجاز الإعمال والمسؤوليات الخاصة به.

ب –الموضوعية: يجب أن لا يرتبط المراجع الداخلي بأداء بأي عمل يقوم هو بمراجعته. كما يجب أن يكون موضوعاً في حكمة الأشياء من خلال قيامه بمراجعتها.

2.معايير خاصة بكفاءة الأداء المهني:

أ –**التشكيل:** يجب أن تقدم التأكيد علي أن الكفاءة الفنية والخلقية التعليمة للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقومون بها.

ب –المعرفة والمهارات والتدريب: يجب أن يتوافر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسؤوليات المراجعة .

ت –الإشراف: يجب أن يتوفر الإشراف على تنفيذ المهام من قسم المراجعة الداخلية.

ث –يجب أن يتوافر لدي المراجع الداخلي المعرفة والمهارات والقدرات الأساسية اللازمة لأداء المراجعات الداخلية.

---

[1] بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص55.

[2] وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية، مدخل عملي تطبيقي، المرجع السابق،** ص26

ج **العلاقات الإنسانية والاتصال**: يجب أن يتوفر لدي المراجع الداخلي المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة العلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الإفراد.

ح **التعليم المستمر:** يجب على المراجعين الداخليين المحافظة علي المستوي التنافسية لمعلوماتهم الفنية.

خ – **بذل العناية المهنية:** أن يبذل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أداء عمليات المراجعة الداخلية.

3. **نطاق العمل**: يجب أن ينصب في فحص وتقييم مدي كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية للتنظيم وتقييم مستوي الأداء في تنفيذ المسؤوليات المخططة لتحقيق الأهداف والمهام المحددة.

4. معايير خاصة بتنفيذ أعمال المراجعة: يجب أن تتضمن أعمال المراجعة تخطيط المراجعة وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج ثم القيام بعملية المتابعة.

5. معايير خاصة بإدارة العمل في قسم المراجعة الداخلية: مدير قسم المراجعة الداخلية هو المسؤول الرئيسي عن الأداء السليم لقسم المراجعة الداخلية.

خلاصة:

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها.

كما تعمل المراجعة الداخلية في المؤسسة على تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية وذالك بتقويمه وتحسينه من أجل ضمان دقة البيانات المقدمة وحماية أصولها، وتحسين طرق تنفيذ مختلف الأنشطة، وأنها تعمل على تجميع وتقويم موضوعي للأدلة المتعلقة بأحداث وتصرفات اقتصادية من أجل التأكد من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعة مع توصيل النتائج للمستخدمين وذوي الاهتمام، كما أنه تشمل العديد من الأنواع يعمل كل واحد منها على تحقيق غرض معين.

الفصل الثاني

أدبيات تقييم الأداء المالي

تمهيد:

تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في استخدام البيانات المتاحة عن أوجه نشاط الشركة بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية.

كما يعمل تقييم الأداء في المؤسسة على إيجاد الثغرات ومعالجتها، وتتمثل عملية تقييم الأداء في مجموعة المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة وتطورها، وتقييم الأداء المالي يقوم على معرفة المستوي المالي داخل المؤسسة أو معرفة مركزها المالي للمؤسسة.

لذلك فالغرض من هذا الفصل هو عرض الإطار النظري لتقييم الأداء المالي، ومن أجل ذالك سيتم التطرق في هذا الفصل إلي:

- مفاهيم أساسية لتقييم الأداء المالي؛
- مراحل عملية تقييم الأداء المالي ومصادر معلوماته؛
- طرق تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لتقييم الأداء المالي.

يعتبر تقييم الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة سابقاً، كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية.وسيتم التطرق في هذا المبحث إلي تعريف الأداء المالي، ثم التعرف على تقييم الأداء وأهميته، ثم عرض أهم أنواعه.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي.

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية فقط بل يتعدد إلى أهداف عامة والإستراتجية لذا تداولت تعريفه جل الدراسات والأبحاث ومن خلال هذا تم سرد بعض التعريف اللاداء المالي:

-هناك من يربط الأداء المالي بالأهداف فيعرفه بأنه انعكاس لقدرة وقابلية المؤسسة على تحقيق الأهداف أو يعرفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة بأنه النتيجة النهائية لنشاط المؤسسة[1].

كما عرف كل من Miller et Bormily على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية و استغلالها بكفاءة وفعالية تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[2].

كما عرف كل من Robins et Wierena على أنه انعكاس لقدرة منظمات الإعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها[3].

كما يعرف الأداء على أنه الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال و اللاستخدمات بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة[4].

كما يعتبر الأداء المالي كذالك مقياس لنتائج وعمليات الشركة، بحيث تنعكس هذه النتائج في مبيعات الشركة[5].

من خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الأداء المالي على أنه آلية تمكن المؤسسة من الحكم على النشاط المتعلق بالحصول على الأموال كذالك إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي لها من اجل تحقيق أهدافها.

---

[1] ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة**، مدخل تحليلي، دار الثقافة عمان ،2009، ص131.

[2] عدادي حسين وفلاح حسين، **الادارة الاستراتيجية**، دار وائل، عمان، الطبعة الاولي، 2000، ص231.

[3] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **اساسيات الاداء وبطاقات التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، الطبعة الاولي، 2009، ص38.

[4] علاء فرحات طالب، وإيمان شيحان المشهداني، **الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2011، ص67.

[5] MWINZI KIEMA, HARRISON. influence of internal audit independence on the financial performance of small and medium enterprises: a case of the construction industry in mombasa county, kenya. Mombasa: Technical University of Mombasa.2015p24.

المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته.

سنتناول في هذا المطلب تعريف تقييم الأداء المالي، أهميته.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي.

لتقييم الأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها:

-يقصد بتقييم الأداء المالي " قياس الأداء النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سابقا[1].

كذالك تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجانب الوظائف الاخري المتعارف عليها من تخطيط وتنظيم ودفع، وحسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء هو وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإداري لتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، بأعلى درجة من الكفاءة[2].

تقييم الأداء المالي يعني تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطراف مختلفة أو أنه تحليل نتائج أعمال المنشات بهدف الوقوف على موطن الخلل والانحراف وبيان أو سبابها تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها[3].

تقييم الأداء المالي يعتبر تقييم الأداء في المنشأ من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوي الأرباح وقدرة المنشأ على السيولة وسداد التزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلي تقييم الموجودات أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم في إدارة المنشأ والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية[4].

من التعريف السابقة يمكن استخلاص إن تقييم الأداء المالي علي أنة عملية تحليل وقياس الإعمال المنجزة وتحديد نقاط القوة والضعف في ضوء معايير محددة مسبقاً خلال فترة زمنية.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي. لعملية تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفاعلية.

- ✓ يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة؛
- ✓ يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل؛

---

[1] السعيد فرجات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الإعمال** التحديات الراهنة، دار المريخ، السعودية، 2000، ص38.

[2] صلاح الدين، حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية**، دار الوسام، لبنان، 1998، ص22.

[3] زهرة حسن العامري، وعلي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة الاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007، ص125.

[4] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة، عمان-الأردن، الطبعة (1)، 2009، ص209.

✓ على المستوى المالي فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفير السيولة ومستوي الربحية في ظل كل من القرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها[1]؛

✓ توضح عملية تقييم الأداء المركز الإستراتيجي للمؤسسة ضمن البيئة القطاعية التي تعمل فيها، ومن تم تحديد الآليات ومجالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي لها[2].

✓ تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكتر حاجة إلى الإشراف؛

✓ تقوم على ترشيد الطاقة البشرية في الشركة مستقبلا، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة، وكذالك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.

✓ تساعد مديري الأقسام في اتخاذ القرارات التي تحقيق الأهداف من خلال توجيه نشاطاته نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم[3].

المطلب الثالث: أنواع تقييم الأداء المالي.

لتقييم الأداء المالي عدة أنواع منها ما يلي [4]:

1.تقييم الأداء المخطط: ويقصد به تقييم أداء المؤسسة لمدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتوصل إليها والسياسات المخطط لها.

2.تقييم الأداء الفعلي: وهي المرحلة الثانية من عملية تقييم الأداء المالي، حيث يمكن للمؤسسة من تقييم كفاءتها وفعاليتها.

3.تقييم الأداء المعياري: وهو عبارة عن مقارنة بين ما تم تحقيقه فعلياً مع القيم المعيارية، وذالك عن طريق مقرنة جميع أنشطة المؤسسة (من أنتاج، إرباح، مبيعات.....الج)، المحققة خلال الدورة مع تلك التي تم تسطيرها من قبل إدارة المؤسسة.

4.**تقييم الأداء العام:** وهو تقييم الأداء بشكل عام وشامل لجميع النشطة في الوحدات الاقتصادية، عن طريق استخدام مؤشرات والنسب في عملية القياس والتقويم والتمييز بين أهمية نشاط وأخر.

---

[1] مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الاداء المالي لمؤسسة البترولية الكويتية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010، ص15.

[2] حفصي رشيد، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر**، دراسة إحصائية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010، ص29.

[3] سليم عماري، **دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، 2012/2009، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015/2014، ص30.

[4] مجيد محمود الكريخي، **تقويم الاداء بإستخدام النسب**، دار المناهج، عمان، 2006، ص43.

الشكل(02-01): يوضح أنواع تقييم الأداء المالي.

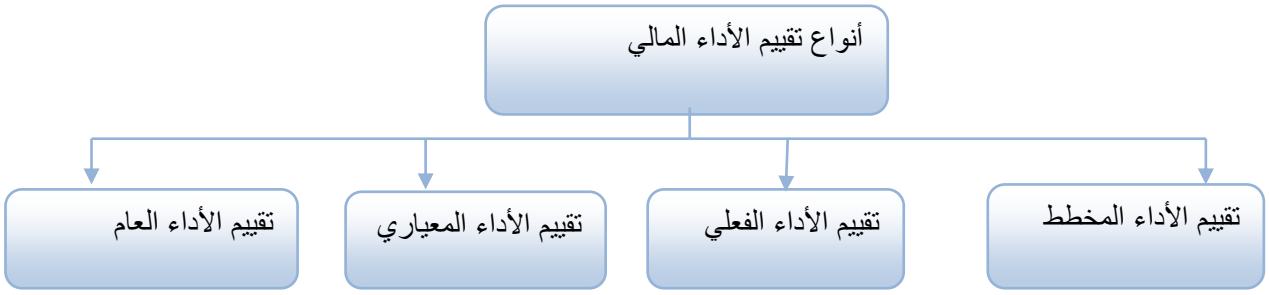

المصدر: من أعداد الطالبة، بالاعتماد على مجيد محمود الكريخي، مرجع سبق ذكره، ص43.

المبحث الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء المالي و مصادر معلوماته.

لعملية تقييم الأداء المالي والأهمية التي يحققها لابد وان يتم تحديد المراحل التي يمر بها عند القيام به تحديد ومصادر معلوماته ومتطلبات نجاحه، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل منها: جمع المعلومات المالية، قياس الأداء الفعلي، إجراء عملية التقييم، تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية، ودراسة الانحرافات وإصدار الحكم.

أولا: جمع المعلومات المالية.

تعد المعلومات موارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفير معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات[1].

أن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلي ثلاثة مصادر وهي الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيانات الشفوي، والتقارير الكتابية:

1. **الملاحظة الشخصية:**

تعد الملاحظة الشخصية منهجاً يتمثل في تزاول الملاحظين إلي ميدان الأنشطة وملاحظة ما يجري فيها، وتعتبر من أقدم وسائل جمع المعلومات في المؤسسة[2].

2. **التقارير الشفوية:**

وتتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه، أين يتم مناقشة الخطط والانحرافات إضافة إلي التعرض للمشاكل والانحرافات أين يتم الخروج بمقترحات وحلول.

3. **التقرير الكتابية:**

تعد التقارير الكتابية المصدر الأساسي لجمع المعلومات في أغلب المؤسسات، حيت تقدم التقارير الكتابية معلومات وبيانات كاملة ودقيقة تشكل سجل دائم يمكن المؤسسة من قياس وتقييم أدائها بشكل موضوعي[3].

---

[1] عادل عشي، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم**، دراسة حالية مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002/2001، ص28.

[2] ريغة أحمد الصغير، **تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن،دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة، قسنطينة2، 2013/2012، ص33.

[3] محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الاداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص16.

ثانياً: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط.

حيث يتعين توفير مستوي من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات[1].

وتتم عملية قياس الأداء الفعلي أو عملية التقييم باستخدام النسب والمؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات[2].

ثالثاً: إجراء عملية التقييم.

باستخدام المعايير والنسب الملائمةللنشاط الذي تمارسه الشركة، وذالك بهدف التوصل إلي حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للشركة[3].

رابعاً: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية.

للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوي من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة بتحديد مدى درجة الموثوقية بهذه البيانات[4].

خامساً: دراسة الانحرافات وإصدار الحكم:

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوع هذا الانحراف سواء كان موجب أو سالب، انحراف معدوم، وأما إذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة، أما إذا كان الانحراف سالب ضد المؤسسة أما الانحراف معدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة[5].

المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الاداء.

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة انطلاق. فيشترط أن للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، ومن خلال هذا يمكننا تقسيم مصادر معلومات إلي مصادر خارجية ومصادر داخلية.

الفرع الأول: مصادر الخارجية.

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلي نوعين من المعلومات وهي معلومات عامة ومعلومات القطاعية[6].

---

[1] هياج عبد الرحمان، **أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVIk**، مذكرةلنيل شهادة الماستر، كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص18.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولي، 2009،ص34.

[3] سليم عماري، **دور تقييم الاداء المالي في تنبؤ بالفشل المالي للشركات**، مرجع سابق ذكره، ص36.

[4] أوكادي خضرة، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، إدرار،2016/2015، ص13.

[5] آسيا ناجم، وكلثوم وهاب، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة الكهرباء والغاز بإدرار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إدرار، 2016/2015، ص32.

[6] الياس بن ساسي، **التسيير المالي والإدارة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص50.

1. **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظروف الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتاجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات علي تفسير نتاجها والوقوف على حقيقتها.

2. **المعلومات القطاعية:** فهذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من أحدي الإطراف التالية: (النقابات المهنية؛ النشرات الاقتصادية؛ المجلات المتخصصة؛ وبعض مواقع الانترنت....الخ).

الفرع الثاني: المصادر الداخلية.

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموماً في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية وجدول حسابات النتائج وهي كما يلي: **الميزانية:** تقدم مصلحةالمحاسبة العامة إلي المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن اعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

جدول (02-01): يوضح الميزانية المختصرة.

أصول ثابتة	**أموال الخاصة**
المخزون	**الديون طويلة الأجل**
قيم جاهزة + قيم غيرالجاهزة	**الديون قصيرة الأجل**

المصدر: ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير تحليل المالي**، دار المحمدية، الجزائر، 2001، ص40.

1. **جدول حسابات النتائج:** هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فسل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات فنجد جدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة[1].

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس، العلمة السطيف**-رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر باتنة، 2009/2008، ص21.

المطلب الثالث:المتطلبات الأساسية لنجاح عملية تقييم الأداء المالي.

تتطلب عملية تقييم الأداء بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتفاع بدرجة التقييم إلي مستوي الدقة والتي تساعد على أتجاد القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات ومن هذه المتطلبات ما يلي:

1. أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحاً تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تدخل بينها؛

2. أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف دراسة تفصيلية ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة، ولكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموحات المطلوبة والإمكانيات المتاحة للتنفيذ؛

3. أن يتوفر للمؤسسة مسؤولين قادرين على تقييم الأداء متفهمين لدورهم وعارفين بطبيعة نشاط المؤسسة ومتمكنين من تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات بشكل صحيح؛

بالإضافة إلي ما سبق نذكر ما يلي:

1. لن تنجح عملية تقييم الأداء بدون حوافز مساعدة ومكافآت مبينة على أساس موضوعية ولا تقتصر الحوافز على جوانب مادية فقط. بل هناك مجالات أجري عديدة يمكن استغلالها لنفس الغرض، فنشر المعلومات عن الأداء الجيد في قسم أو برنامج معين يعطي أفراده.تقدير واعتزاز يتجاوزان ما يمكن تحقيقه عن طريق المكافآت المادية؛

2. تقييم الأداء رهينة عنصر المعلومات الحقيقية، فحتى يكون لتقييم الأداء أهمية وذو فائدة يجب الاعتماد علي المعلومات حقيقية والتي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء

المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم الطرق أو المؤشرات المالية التي تعتمد عليها أي مؤسسة، وذالك بالتطرق إلي مختلف النسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي، والتعرف على القوائم المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء عن طريق النسب المالية.

تمثل النسب المالية دوراً مهما في المؤسسة، لأنها تعتبر من بين الأدوات الشائعة الاستعمال في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، وتنقسم إلي:

الفرع الأول: النسب المالية

يمكن تصنيف النسب المالية، وفقا للنشاط، أو المهمة، المراد تقييمها،حسب تصنيف هذه النسب إلى مجموعات وهي كما يلي[1]:

- ✓النسب التي تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل (نسب السيولة)؛
- ✓النسب التي تقيس الكفاءة في الأداء الأصل (نسب النشاط أو الدوران)؛
- ✓نسب الهيكلة؛
- ✓نسب سب التمويل.

أولاً: نسب السيولة. أن مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها يعتبر مقدار اهتمام العديد من الإطراف وعلى رأسها الموردين والبنوك، فالمورد يهمه الحصول على ثمن بضاعته في مواعيدها وكذالك البنك المقرض يهتم بسداد المبالغ التي قام بإقراضها في المواعيد المحددة أو حتى في حال قيامه بأي تمويل إضافي للمؤسسة.

وتأتي سيولة المؤسسة من خلال قدرتها على تحويل أصولها المتداولة (بضاعة مثلا). إلى نقد وبالسرعة المناسبة[2].

1. **نسبة سيولة الأصول:** بمقارنة سيولة الأصول المتداولة مع مجموعة سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

إذا كانت>0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح وهذا ما يدل على أن المؤسسة تجارية.

---

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية –دراسة الجدوى–تحليل مالي ، هيكل رأس المال، سياسيات توزيع الأرباح**، دار الجامعية، الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص56.

[2] نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**، دار البداية للنشر، عمان، الطبعة 1، 2012، ص59.

أما أذا كان<0.5 يعني أن قيمة الأصول ثابتة أكبر من قيمة الأصول المتداولة ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مرودية المؤسسة، في هذه الحالة هي مؤسسة صناعية.

2. **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.

أذا كانت نسبة السيولة العامة>1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل أي قدرتها على الوفاء.

أذا كانت النسبة<1 فإن المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمتها الأصول المتداولة أو تخفيض من ديونها قصيرة الأجل[1].

3. **نسبة السيولة المختصرة أو نسبة التداول:** تبين هذه النسبة مدي تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، وتحسب وفق العلاقة التالية[2]:

نسبية السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + قيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

تبين هذه النسبة مدي تغطية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال، ولكن تكون مثالية لا بد لها وأن تكون محصورة في مجال 0.3> نسبة السيولة المختصرة <0.5.

4. نسبة السيولة السريعة أو الجاهزة: تبين هذه النسبة بأن المؤسسة يمكنها بسهولة الوفاء بألإلتزاماتها قصيرة الأجل لأنها لا مشكلة لديها في توليد نقد من أصولها الجارية أجري، وتحسب من خلال العلاقة التالية[3]:

نسبة السيولة السريعة = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

تكون هذه النسبة محصورة في المجال 0.25> النسبة <0.33.

ثانيا: نسبة الهيكلة. وهي تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين، فهي تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، وحسب عناصر الميزانية المالية يتم التمييز بين نوعيين من نسبة الهيكلة وهي نسبة هيكلة الأصول، ونسبة هيكلة الخصوم[4].

1. **نسبة هيكلة الأصول:**تسمح هذه النسب بقياس ثقل وأهمية كل نوع من أنواع الأصول وذالك من خلال مقارنة مع مجموع الأصول وتمثل بنسب مؤوية حسب العلاقات التالية:

---

[1] جميل أحمد توفيق، **أدارة الأعمال**، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص 114.

[2] مبارك لسوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص48.

[3] جلال إبراهيم ،**التحليل في الأعمال التجارية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 157.

[4] أقاسم عمر، **التسيير المالي المعمق**، مطبوعة الدروس مقدمة لطلبة السنة أولي ماستر في العوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،ادرار، ص31.

نسبة هيكلة الأصول الثابتة = (الأصول الثابتة / مجموع الأصول) * 100

نسبة قيم الاستغلال = (قيم الاستغلال / مجموع الأصول) * 100

نسبة القيم الجاهزة والغير الجاهزة=(قيم قابلة للتحقيق+القيم الجاهزة)/مجموع الأصول*100

أن مختلف هذه النسب تقيس درجة السيولة المتوفرة لدي المؤسسة كما تحدد مدي قدرتها في إحداث تغيرات بصورة صريحة في مكونات أصولها والتكيف مع شروط السوق.

2. **نسبة هيكلة الخصوم:** تحدد هذه النسبة التناسب الحاصل في مصادر التمويل على المدى الطويل أو القصير،وذلك من خلال النسب التالية:

نسبة هيكلة الأموال الخاصة = (الأموال الخاصة / مجموع الخصوم)*100.

نسبة الديون طويلة الأجل =(ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم) *100.

نسبة الديون قصيرة الأجل = (ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم)*100.

ثالثاً: نسب التمويل. توجد عدت أنواع من نسب التمويل ويمكن إيجازها في ما يلي:

1. **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوي تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل يكون سالباً وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول من طرف القروض القصيرة الأجل، أما أذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية[1]:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

2. **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أذا كانت النتيجة تساوي الواحد فهذا معنا أن رأس مال العامل الخاص معدوم،

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة) / (الأصول الثابتة).

3. **نسبة الاستقلالية المالية:** تبين هذه النسبة مدي استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدل من الديون، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

4. **نسبة قابلية السداد أونسبة المديونية:** تستخدم هذه النسبة في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير من جهة ومن جهة أخري مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية[2]:

نسبة المديونية أو قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

---

[1] صخري جمال عبد الناصر ، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص23.

[2] أقاسم عمر، **التسيير المالي المعمق**، المرجع نفسه، ص33.

يستحسن إن تكون هذه النسبة أقل من 0.5.

رابعاً: نسب النشاط أو الدوران. تقيس هذه النسب مدي فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها من خلال تحديد سرعة دوران أصولها حتى تحقق أعلى ربح وتشمل هذه النسبة ما يلي[1]:

1. **مدة دوران الزبائن (العملاء):** هي تلك المدة الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون، وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الزبائن = (الزبائن +أوراق القبض) /(رقم الإعمال بكل الرسوم)*360 يوم.

2. مدة دوران الموردين: هي تلك المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون، وتحسب وفق العلاقة التالية:

مدة دوران الموردون = (الموردون + أوراق الدفع)/ (مشتريات الدورة بكل الرسوم)*360يوم

3. نسبة دوران المخزونان:

أ **نسبة دوران البضاعة= (تكلفة شراء البضاعة المباعة)/(المخزون الوسطي)؛**

ب – **معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات /إجمالي الأصول[2].**

ت –**معدل دوران الأصول المتداولة= صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة[3].**

دوران الأصول الثابتة: هي مقياس لكثافة رأس المال مع أدني مستوي، والدوران يعني به الكثافة العالية[4].

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

تقوم أي مؤسسة بتحليل وضعيتها المالية بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في ما يلي:

أولاً: رأس مال العاملFR: يقصد به مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة أما الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فيطلق عليه صافي رأس المال العامل الذي لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الخصوم الجارية وان ارتفاع نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تدل على مقدار المشروع على مقابلة التزامات بيسر[5].

ويحسب بالعلاقة التالية[6]:

---

[1] خميسي شيخة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010، ص87.

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري، **الإدارة المالية**، جامعة القاهرة/ مصر، متاح على الموقع، WWW. Kotobarbia.com.ص198.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الطبعة الأولة، 2009، ص325.

[4] Robert C, Higgins. analysis f o r financial management. New York: McGraw-Hill. 2012 P47.

[5] محمد بجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبري للجنوب بسكرة**، تقي الوطني حول، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي، 05–2013/05/06، بسكرة، ص07.

[6] محمد عبد الحليم الخلاية، **التحليل بإستخدام البيانات المحاسبية**، دار وائل، عمان، طبعة الأولي، 2012، ص59.

رأس العامل = (الأموال الدائمة) – (الأصول الثابتة). من أعلى الميزانية

أو رأس مال العامل = (الأصول المتداولة)- (ديون قصيرة الأجل). من أسفل الميزانية

تتمثل أنواع رأس مال العامل في:

1. **رأس المال العامل الخاص:** يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول الثابتة بل تمويل أيضاً جزءاً من الأصول المتداولة ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

رأس مال العامل الخاص = (الأموال الخاصة) –(الأصول الثابتة).

2. **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموعة الأصول المتداولة في دورة الاستغلال، أي الأصول التي تتداول في أقل من سنة، أو العناصر التي يتم تحويلها في أقرب وقت إلى سيولة، ويحسب كما يلي:

رأس مال العامل الإجمالي = (مجموع الأصول) – (الأصول الثابتة).

أو: رأس مل العامل الإجمالي = لرأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

3. **رأس مال العامل الأجنبي:** يمثل لرأس مال العامل الأجنبي مصادر التمويل الخارجية وهي عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، وتحسب بالطريقة التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = (مجموع الخصوم) –(الأموال الخاصة).

الشكل البياني(02-02): يبين مختلف رؤوس الأموال العاملة.

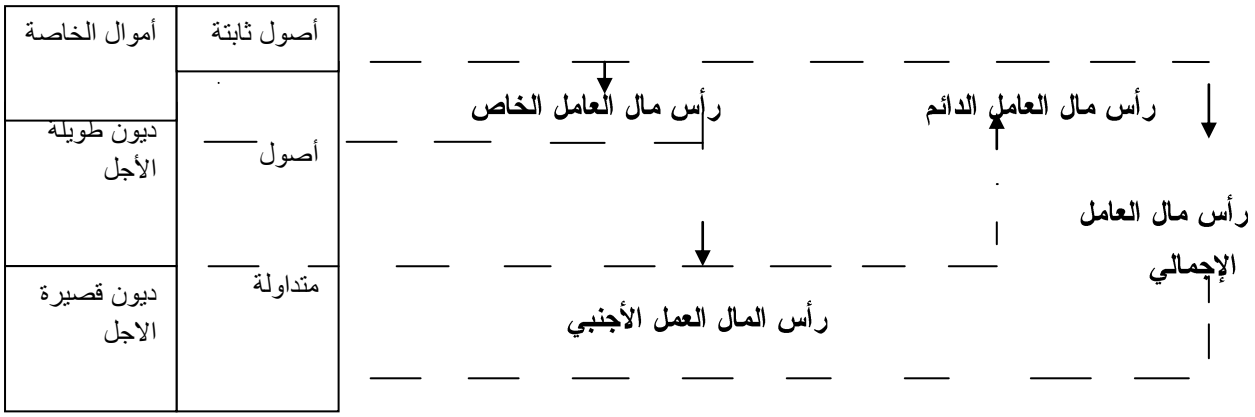

المصدر: بركان حجيلة واجراد فاطمة،**التحليل المالي في البنوك التجارية دراسة حالة قرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة ، 2011/2010، ص 73.

ثانياً: احتياج رأس مال العاملFRB. يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخري تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمي بالاحتياج لرأس مال العامل، ويحسب بالعلاقة التالية[1]:

[1] ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي**، مرجع سابق ص50.

احتياج لرأس مال العامل = (مجموع الأصول المتداولة- قيم الجاهزة)-(مجموع ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية).

ثالثاً: الخزينةT. تعرف الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات سيولة فورية والديون ذات الإستحقاقية الحالية، أي كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ الاستحقاق فهو يمثل عنصر سلبي لها.

وحسب التعريف الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات أستحقاقية فتتمثل في سلفيات المصرفية أذا فالخزينة تحسب وفق العلاقة التالية[1]:

الخزينة =(رأس مال العامل) – (احتياج رأس مال العامل).

الخزينة = (قيم الجاهزة) – (سلفات مصرفية).

***الحالات المتعلقة بالخزينة**

1. الحزينة موجبة: يعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن للمؤسسة.

2. الحزينة سالبة: هذا يدل على أن احتياج رأس مال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة.

3. الخزينة معدومة: وتعني أن رأس مال عامل واحتياج رأس مال عامل متساويين وهذا يدل علي توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل في نفس الوقت لاتتوفر على أموال سائلة ستجمد أن وجدت.

المطلب الثالث:القوائم المالية.

للقوائم المالية عدة تعاريف وخصائص وأنواع وهذا ما سنتطرق أليه في هذا المطلب.

الفرع الأول:تعريف القوائم المالية. توجد عدة تعاريف للقوائم المالية منها ما يلي:

تعرف القوائم المالية: تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلالها يمكن لتلك الإطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج كما أنها النتائج كما أنها تشمل النتائج النهائي للعملية المحاسبية، والتي تصف العماليات المالية للمنشأة[2].

تعرف أيضاً: بأنها بيان للمركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من زمن معين وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة[3].

---

[1] بوعلام بوشاشي، **المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر، الجزائر، 1997، ص110.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2006، ص115.

[3] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية للأغراض لأستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص203.

الفرع الثاني: خصائص وأنواع القوائم المالية.

أولا: خصائص القوائم المالية: من أهم الخصائص التي تتميز هبا القوائم المالية ما يلي[1]:

1. **الإفصاح:** ويكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وفي إعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة.

2. **الملائمة:** تكون المعلومات الملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت أحداث ماضية أو حاضرة أو مستقبلية.

3. **الموثوقية:** ويقصد بها خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة تعرض نتائج المحاسبية عن العمليات وتقديمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز.

4. **القابلية للفهم:** يعني إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية بافتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

الشكل(02-03): يوضح خصائص القوائم المالي

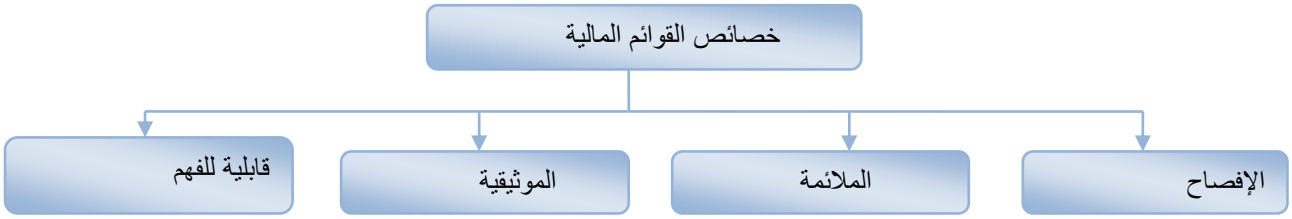

المصدر: من أعداد الطالبةبالاعتماد على حسين القضي، مأمون توفيق، ص169.

ثانياً:أنواع القوائم المالية. هناك عدت تقسيمات للقوائم المالية ننجزها مي ما يلي:

1. **قائمة المركز المالي:** وتعرف أيضاً بقائمة الوضع المالي أو الميزانية، وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) وأستخذ مات هاته الأموال من جهة أخري (الأصول)[2].

2. **قائمة الدخل:** ويطلق عليها أيضا قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل، وهي تفصح عن صافي الدخل من خلال طرح مصروفات المؤسسة من إيراداتها خلال فترة مالية معينة[3].

3. **قائمة التدفقات النقدية:** توضح هذه القائمة حركة التدفقات النقدية لغرض توفير معلومات من المتحصلات والمدفوعات النقدية لكل مؤسسة خلال سنة[4].

---

[1] حسين القضي، مأمون توفيق، **المحاسبة الدولية**، دار العلمية الدوية، الاردن، 2000، ص169.

[2] مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، الاردن الطبعة الثالثة،2011، ص37.

[3] طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية**، مرجع سبق ذكره، ص122.

[4] خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي**، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2000، ص40.

4. **قائمة حقوق المساهمين:** توضح حقوق المساهمين التراكمية تفصيلات ذالك من رأس مال وأرباح محتجزة وغير ذالك[1].

الشكل(02-04):يوضح أنواع القوائم المالية.

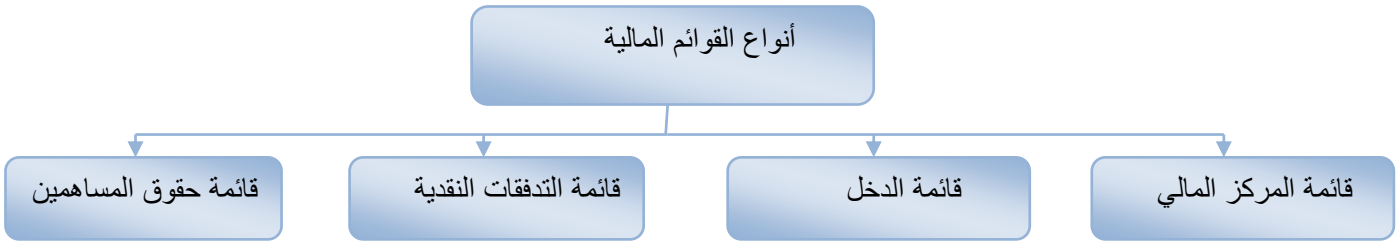

المصدر: من أعداد الطالبة.بالاعتماد على مصادر عدة.

[1] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص169.

الخلاصة:

بعد دراستنا لأهم الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي والتي من بينها مؤشرات التوازن المالي المستخدمة في المؤسسات الاقتصادية إذا أنها تظهر العلاقة القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الإعمال، وتستخدم هذه الدراسات للحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات باعتبارها مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة تطبيقية

لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بأدرار

تمهيد:

تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز بأدرار المستثمر للطاقة بالجزائر لما لها من أهمية ، إنتاجا و توزيعا إضافة إلى اختصاصها في شراء و بيع الغاز الطبيعي، و هذا لإشباع حاجات مختلف زبائنها للأغراض المنزلية أو الصناعية.

تعد المراجعة الداخلية إحدى المهام الأساسية لتدعيم نشاط المؤسسة، حيث تعرض النتائج الفعلية والمحتملة لمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

و من هذا، قمنا بإجراء دراسة تطبيقية في سونلغاز للوقوف على مختلف الخطوات والمراحل التي تمر هبا عملية المراجعة الداخلية، وكيفية مساهمتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة. و سنتناول في هذا الفصل التعريف بالشركة الوطنية للكهرباء والغار، ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل بعض النسب.

المبحث الأول: التعريف بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

تعد المديرية الجهوية للتوزيع بأدرار أحد ممثلي شركة سونلغاز على المستويين المحلي والوطني، بعتبارها من المؤسسات العمومية التي تـوريد التكيف مع مختلف التطورات الاقتصادية، حيث تعمل تحت وصاية المديرية العامة للتوزيع بوهران. وسنحاول في هذا المبحث، التطور التاريخي لشركة سونلغاز وهيكلها التنظيمي إضافة إلى دراسة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء و الغاز بإدرار.

المطلب الأول: تطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

لقد مرت المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بعدة تغيرات تبلورت في المراحل التالية:[1]:

الفترة مابين (1947-1968). تميزت هذه المرحلة بتأميم إدارة، الاستعمار للشركة الخاصة LEBONعام 1947 والتي كانت تنشط في الجزائر في مجال الطاقة الكهربائية والغاز، وتأسس شركة كهرباء وغاز الجزائر(EGA)، وفي الخمسينيات تم تأسيس فرع لها من أجل ترقية استعمال الغاز في الأجهزة المنزلية والمسمى(AAVEG)

الفترة ما بين (1969-1981).

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بموجب الأمر رقم 95/69 المؤرخ في 26 جويلية 1969 والصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في 01 أوت 1969، بإنشاء شركة كهرباء وغاز الجزائر والتي ألغيت بموجب نفس الأمر، والذي حدد المهمة العامة للسياسة الطاقوية الوطنية، وقد تمكنت المؤسسة في هذه الفترة من تحقيق أهدافها من خلال تطوير الإمكانيات والقدرات الداخلية لها.

المرحلة الثالثة: في الفترة ما بين (1982-1994).

تميزت هذه الفترة بإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، شأنها شأن الكثير من المؤسسات العمومية آنذاك،وظهرت ستة مؤسسات جديدة نتيجة لإعادة هيكلتها وهي:

- مؤسسة كهركيب (KAHKIB):المؤسسة للإشغال والتركيبات الكهربائية التي تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 306/82 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982م.
- مؤسسة كهريف (KAHIF): المؤسسة الوطنية للإشغال الكهربائية، التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 307/82 المؤرخ في16 أكتوبر 1982م.
- مؤسسة كنغاز (KANAGAZ): المؤسسة لإنجاز القنوات، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 308/82 والمؤرخ في 16 أكتوبر 1982م.
- مؤسسة أو تركيب (ETTERKIB): المؤسسة الوطنية للتركيب الصناعي، التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 309/82 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982م.
- مؤسسة إنيرجا (INERGA) المؤسسة الوطنية لإنجاز البنية التحتية للطاقة ، و التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 83 / 601 و المؤرخ في 20 أكتوبر 1983 م .

[1] من وثائق المؤسسة، مقابلة مع عمال مصلحة المحاسبة والمالية، 2017/01/24، 11:30.

- مؤسسة A.M.C: المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة ، و بموجب القانون 07/85 المؤرخ في 06 أوت 1985م تم وضع شروط تطبيق نشاطات إنتاج و توزيع الطاقة، و ضبط حقوق و واجبات المؤسسة في ظل الاحتكار.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 /475 المؤرخ في 14ديسمبر 1991م، تم تغيير الطبيعة القانونية للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز لتصبح مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تمهيدا لدخول الدولة إلى اقتصاد السوق ، و بثت مجموعة من القوانين التي بناء عليها يمكن للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز امتلاك رؤوس الأموال في الشركات التالية :

- شركة النقل و الصيانة اليدوية الممتازة للأجهزة الصناعية (TRASMEX) .
- الشركة الجزائرية للخدمات الإلكترونية العامة (ALGESCO) .
- الشركة المختلطة الجزائرية الفرنسية للهندسة الغازية (SAFIR).
- الشركة الجزائرية للميكانيكا الثقيلة و التصفيح تحت الضغط (SIAS).
- شركة الوقاية و النشاط الأمني (SPAS).
- الشركة المختلطة لحراسة و أمن الأشخاص و الأشياء (SGS).

الفترة مابين (1995-2001): تميزت هذه الفترة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 280/95 المؤرخ في 17 أكتوبر 1995م الذي تضمن تأكيد الطابع الصناعي و التجاري للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز (EPIC) و بقائها تحت وصاية وزارة الطاقة و المناجم، و بهذا تمتعت سونلغاز بالاستعمال المالي إضافة لتمتعها بالشخصية المعنوية ، أصبحت تسير حسب قواعد القانون العام في علاقتها مع الدول.

الفترة ما بين (2002-2003): تميزت هذه الفترة بتغير الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري لتصبح شركة ذات أسهم (SPA)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي 195/02 المؤرخ في 01 جوان 2002، و الذي حدد النظام القانوني للشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز و حدد لها الأهداف التالية :

- ✓ نقل الكهرباء و الغاز لحاجات السوق الوطنية الإنتاج النقل التوزيع و تجارة الطاقة الكهربائية في الخارج.
- ✓ توزيع و تجارة الغاز عن طرق القنوات في الجزائر و في الخارج .
- ✓ التنمية و التزويد بجميع خدمات الطاقة.
- ✓ دراسة و تطوير و إعادة تقويم كل أشكال مصادر الطاقة.

الفترة ما بين (2004-2006): تميزت هذه الفترة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 2005/03 و المؤرخ في 30 أفريل 2005م الذي تضمن هيكلة قطاع توزيع الكهرباء و الغاز، حيث تم اختفاء مناطق التوزيع، و تقسيم المديرية العامة للتوزيع إلى أربع مناطق و هي (المديرية العامة للتوزيع الوسط، المديرية العامة للتوزيع الجزائر، المديرية العامة للتوزيع الشرق، المديرية العامة للتوزيع الغرب).

و بموجب هذا القرار تحولت مراكز التوزيع إلى مديريات جهوية تتبع مباشرة المديرية العامة للتوزيع، كما تحولت المصالح على مستوى كل مديرية إلى أقسام و أصبح كل قسم يحتوي على مجموعة من المصالح[1].

المطلب الثاني: التعريف بالمديرية الجهوية وهيكلها التنظيمي.

1. **التعريف بالمديرية الجهوية:** المديرية الجهوية للتوزيع بأدرار هي أحد مديريات الجهوية التابعة للمديرية العامة للتوزيع بوهران، تأسست سنة (2005) بعد أن كانت مجرد مركز تابع لمنطقة التوزيع ببشار، وذلك لأتساع حجم زبائنها، و وزيادة احتياجاتهم. وفي إطار السياسة العامة لإعادة هيكلة شركة سونلغاز طبقا للأحكام القانونية المنظمة للشركات التجارية (شركة مساهمة).

2. الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوي

[1] من وثائق المؤسسة، مقابلة مع عمال مصلحة المحاسبة والمالية، 2017/01/24، 11:30.

الشكل (03-01) يوضح: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية

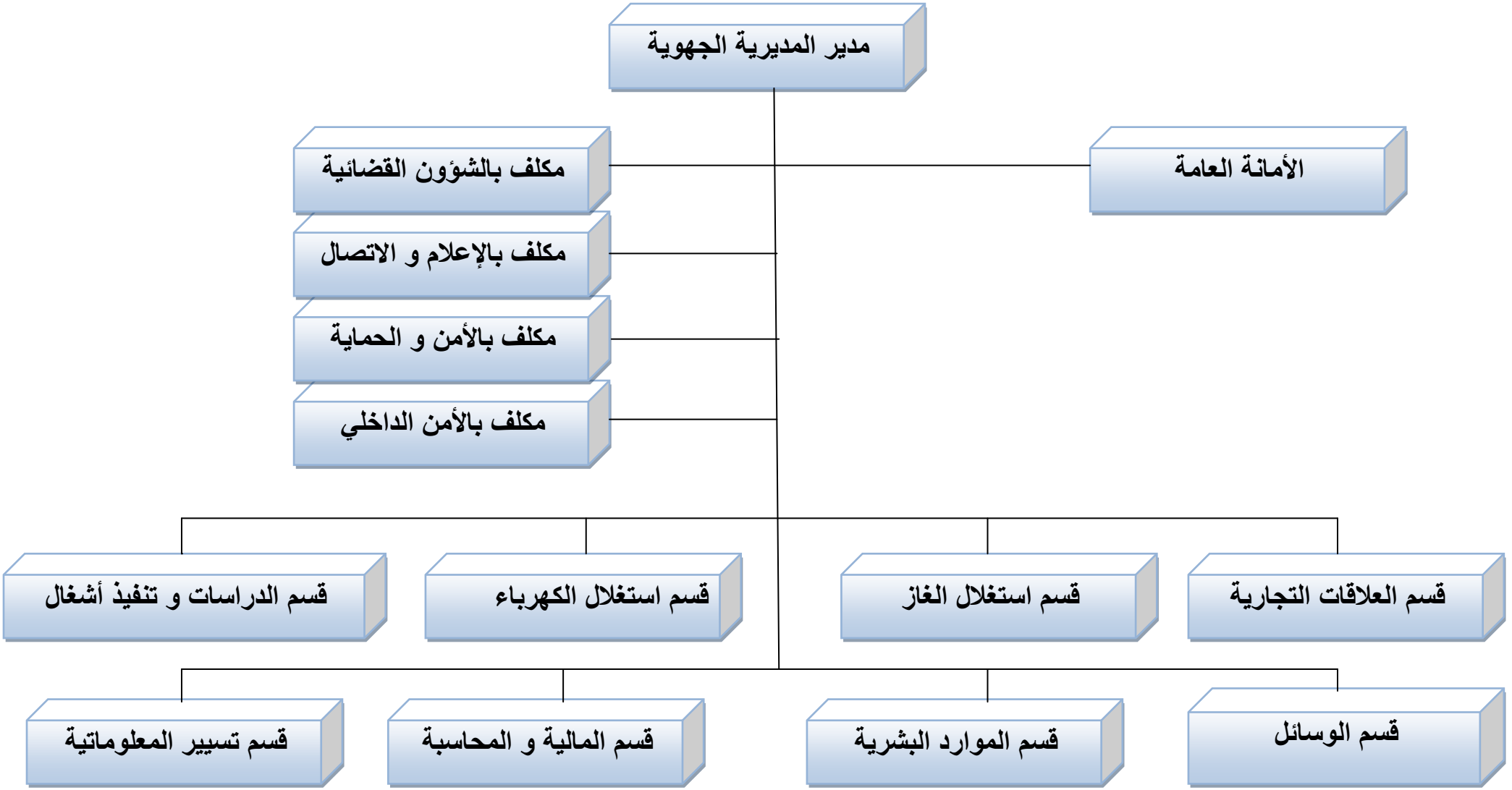

المصدر: مستخرج من وثائق المؤسسة

من خلال المخطط يتضح أن المديرية الجهوية للتوزيع تشمل على [1]:

أ -**مدير المديرية الجهوية:** و من مهامه :

- إمضاء الشيكات؛
- عقد الاجتماعات؛
- التنسيق مع الشركاء الاجتماعيين (النقابة ، لجنة المشاركة).

ب - **لأمانة العامة** : وهي مكتب يساعد المدير على تأدية مهامه مثل :

- استقبال زوار المدير و تحديد المواعيد؛
- استقبال البريد الوارد ، و إرسال البريد الصادر و تسجيلهما؛
- مساعدة المدير في تحضير جداول أعمال الاجتماعات.

ت -**مكلف بالإعلام و الاتصال** : و من مهامه :

- يحضر و يعلم الموظفين و الزبائن بكل المستجدات عن طريق (المنشورات ، الصحافة و الإذاعة المحلية و غيرها) حسب السياسة المتبعة من طرف المؤسسة.
- و ضع و تنظيم العلاقات مع كل المتعاقدين .

ث -**مكلف بالشؤون القانونية (القضائية) :**

- يكلف بكل العلاقات الخاصة بالمديرية الجهوية .
- متابعة تنفيذ القرارات القضائية ، و مقاييس تحصيل الديون في كل الحالات .

ج -مكلف بالحماية و الأمن :

- و يكلف بوضع البرامج السنوية للتحسيس.
- تحضير جلسات لتوعية العمال ضد أخطار الغاز و الكهرباء مع المصالح التقنية .
- زيارة المشاريع (الشبكات الحديدية، التوصيلات .....).
- توضيح و نشر أنواع الأخطار في ملصقات ، و وضع لائحة لعتاد الحماية .

ح -**مكلف بالأمن الداخلي** : و من مهامه :

- وضع مخطط المناوبة لتطبيق الأمن الداخلي في المديرية الجهوية و المصالح التقنية للكهرباء و الغاز و المصالح التجارية و المقاطعات التجارية .
- إعلام مدير المديرية الجهوية بالطرق المستعملة في الحماية .
- وضع تقارير حقيقية حول وضعية الأمن الداخلي بالمديرية الجهوية .
- القيام بزيارات دورية في كل مصالح المديرية الجهوية لمراقبة وضعية الأمن الداخلي .

[1] مقابلة مع عمال مصلحة المحاسبة والمالية، 2017/01/24، 11:30.

خ **قسم العلاقات التجارية** : و يعتبر ذا أهمية بالغة كونه يمثل همزة وصل بين المديرية و الزبون و يشمل قسم تجاري تقني، قسم التحصيلات، قسم مكلف بالزبائن و الخزينة،و من مهامه :

- إرسال الفواتير و متابعة تحصيلها.
- توصيل أو ربط الكهرباء و الغاز.
- تحصيل ديون الشركة في أقرب وقت ممكن.
- الرد على شكاوي و احتجاجات الزبائن.

د **قسم استغلال الشبكات** : تتمثل مهامه الأساسية في:

- صيانة الشبكات الكهربائية ، عن طريق المراقبة الدورية و أخذ القياسات و استعمال برامج الأعلام الآلي.
- تحليل الإعطاب التي تتعرض لها الشبكة.
- الحفاظ على أمن و سلامة الأشخاص و الشبكات.

ذ –**قسم معالجة المعلومات** : و هو قسم حديث النشأة بالمديرية، يعمل على معالجة المعلومات و البيانات الواردة عن طريق المعالجة الآلية و من مهامه:

- إصدار فواتير الزبائن.
- تخزين المعلومات في الأقراص لمواجهة احتمال وجود نزاعات.
- تسيير الشبكة الداخلية للاتصالات أي ضمان تحقيق ربط دائم لجميع أجهزة الإعلام الآلي بالمديرية.

ر –**قسم الوسائل** : و يحتوي على نوعين من الوسائل هما:

- وسائل العمليات العامة : و التي تعمل على تلبية احتياجات المديرية من مكاتب تجهيزات مكتبية و وسائل عمليات الصيانة.

ز –وسائل الخطر: تستعمل من أجل تسيير سيارات المديرية من حيث التصليح، الصيانة شراء قطع غيار، نقل العمال، نقل العتاد.

س –**قسم الموارد البشرية** : و هو القسم الذي يهتم بكل ما يتعلق بالعاملين منذ لحظة توظيفهم و حتى ما بعد التقاعد، حيث تقوم بالإضافة للتسيير الإداري (عطل، ساعات إضافية ، أجور، مكافآت ...) بوضع مخططات للتقويم للعاملين و ضمان علاقات دائمة مع طب العمل و النقابات العمالية و غيرها.

ش –قسم المحاسبة والمالية: وهو قسم يهتم بدراسة جميع العمليات وتسجيلها محاسبيا، حيث يقوم بالإضافة للتسجيل المحاسبي المراقبة المالية، مراقبة الميزانية.

المطلب الثالث: قسم المحاسبة والمالية.

نتيجة للتغير الذي شهدنه الساحة الجزائرية على المستوى السياسي والاقتصادي الذي أنعكس على مختلف المنظمات و منها الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وذلك من خلال إيجاد مصالح المحاسبة والمالية في مديرياتها بدلا من التبعية إلى المديريات الجهورية ، و هذا ابتداء من سنة 2006 ، مما يدل على مدى وعي الشركة بأهمية اللامركزية التسيير، لاسيما التسيير في الشؤون المالية و ذلك لتحقيق أهداف المؤسسة.

1-الشكل(03-02) يوضح: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية:

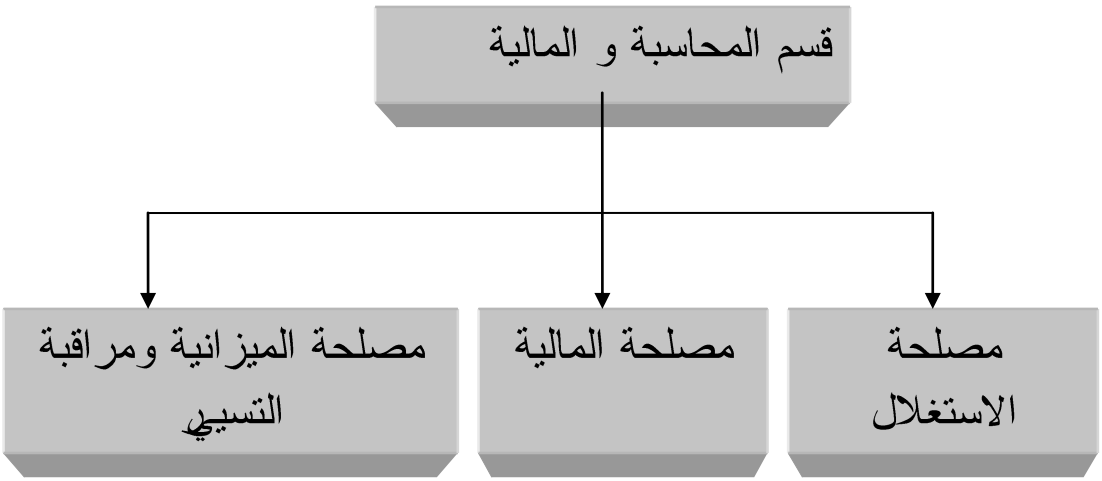

المصدر: مستخرج من وثائق المؤسسة

من خلال المخطط يظهر لنا أن قسم المحاسبة و المالية يشمل على المصالح التالية [1]:

- **مصلحة الاستغلال:** تعتبر هذه المصلحة ذا أهمية بالغة في قسم المحاسبة و المالية من مهامها ما يلي:
  - ضمان التحقق ومراقبة وتسجيل العمليات محاسبيا
  - إعداد النتائج المحاسبية للمديرية.
  - ضمان النشاط الجبائي اللامركزي.
  - القيام بمختلف عمليات الجرد للمحزونات والاستثمارات ... الخ.
- **مصلحة المالية** : وهي من بين المصالح الحساسة في المديرية إذ يتم فيها :
  - ضمان تسوية اللامركزية.
  - متابعة حسابات الخزينة، مراقبة الحسابات البنكية والبريدية.
  - وضع تنبأت للخزينة قصيرة المدى.

[1] مقابلة مع عمال مصلحة المحاسبة والمالية، 2017/01/24، 11:30.

- القيام بحالة التقارب البنكي للحسابات البنكية والبريدية.

- **مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير**: ومن مهامها ما يلي:
  - وضع الميزانية السنوية للمديرية.
  - إنجاز لوحة القيادة والميزانية لنشاط المديرية.

- **مهام رئيس قسم المحاسبة و المالية:**

إن رئيس قسم المحاسبة و المالية بمديرية التوزيع بإدرار يقوم بمراقبة جميع مصالح القسم و متابعتها باستمرار والحرص على إنجاز جميع الأعمال بصفة دقيقة، هذا على غرار المهام التالية:

- تدقيق ومراقبة الحسابات .
- تحضير الميزانية وإعداد جدول حسابات النتائج.
- التنسيق بين مختلف الأقسام.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة سونلغاز بغرض تقييم أدائها المالي.

يقوم المُراجع الداخلي بعدالإطلاع وفحص القوائم المالية، بتقديم النصح والإرشادات الإدارة العليا، مع تسجيل مختلف الملاحظات التي يراها ضرورية لتحسين نشاط المؤسسة،

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلي تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تقييم الأداء المالي، وهذا بواسطة مؤشرات التوازن، وبعض النسب المالية.

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية في سونلغاز بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

سوف نتطرق إلي حساب كل من رأس المال العامل واحتياج وحساب الخزينة.

1.جدول (03-01) يوضح : الميزانية المختصرة لسنة 2014/2013. الوحدة: كيلو دينار

الأصول	2013	2014	الخصوم	2013	2014
الأصول الثابتة	170547.64	178196.26	**أموال الدائمة**	**20174**	**52755.68**
الأصول المتداولة	**323526.37**	**226347.08**	أموال خاصة	6783.25	-936.75
المخزونات	69305.36	61025.36	ديون طويلة الأجل	13390.75	53692.25
قيم غير جاهزة	211122.89	137078.53	**أموال غير دائمة**	**473900.01**	**47692.64**
قيم جاهزة	43098.12	28243.19	ديون قصيرة الأجل	473900.01	47692.64
المجموع	**494074.01**	**404543.34**	**المجموع**	**494074.01**	**404543.34**

من أعداد الطالبة باعتماد على القوائم المالية المؤسسة (أنظر الملحق 1 و2).

2.جدول (03-02): يوضح:تحليل الميزانيات المالية من خلال مؤشرات التوازن المؤسسة بغرض تقييم الأداء المالي لسنتين 2014/2013.

البيان	2013	2014
رأس مال العام = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	-150373.64	-125440.58
احتياج رأس مال العامل = المخزونات + قيم غير جاهزة– ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية.	239436.48	454506.38
الخزينة = رأس مال العامل – احتياج رأس مال العامل.	-389810.12	-579946.96

من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- رأس مال العامل في المؤسسة سالب خلال سنتين 2013 و2014 ، وهذا دليل على أن الأموال الدائمة لم تغطي بصفة أجمالية الأصول الثابتة وكما يبين هذا أن المؤسسة خلال السنتين لم تحقق توازناً مالي على المدى الطويل، بحيث أنها لم تتمكن من تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، كما يجب على المؤسسة في هذه الحالة أن تقلص من مستوي استثماراتها.
- أما بالنسبة لاحتياج في رأس مال العامل فكان موجباً خلال السنتين، مما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بواسطة موارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها.
- ونلاحظ أن الخزينة في السنتين سالبة، أي أن احتياج رأس المال العامل أكبرمن رأس مال العامل، وهذا دليل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق توازنها المالي، وبالتالي في هذه الحالة يجب على المؤسسة الاستعانة بأموال خارجية أي لجوئها إلي القروض من أجل استمرار نشاطها.

المطلب الثاني التحليل بواسطة نسب السيولة . نقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز من خلال بعض نسب السيولة.

جدول (03-03) حساب نسب السيولةللمؤسسة لسنتين 2014/2013.

البيان	2013	2014
نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.	0.68	4.74
نسبية السيولة المختصرة = قيم غير جاهزة + قيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.	0.53	3.46
نسبة السيولة السريعة= قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.	0.09	0.5

من أعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- نسبة السيولة العامة خلال سنة 2013 كانت أقل من الواحد حيث قدرة ب 0.68%أي إن المؤسسة ليست لها القدرة على تسديد ديونها، وليست لها أمكانية الحصول على قروض، أما بالنسبة لسنة 2014، كانت نسبة السيولة العامة تفوق الواحد فقدرت ب4.74%وهي نسبة كبيرة جداً، تستطيع المؤسسة من تسديد ديونها ولديها إمكانية الحصول على قروض، في هذه الحالة يمكننا القول بأن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها في تاريخ استحقاقها.
- نسبة السيولة المختصرة نلاحظ في سنة 2013، أن نسبة السيولة المختصرة قدرت ب 0.53% هذا يدل على استغلال جيد للخزينة أي أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها القصيرة ، أما بالنسبة لسنة

2014، فهذه النسبة تفوق النسبة المعيارية 0.3 %و0.5% وهذا يعني أن الوضعية المالية جدا سيئة، بالنسبة للمؤسسة.

●نسبة السيولة الجاهزة أو السريعة، بالنسبة لسنتين هذه النسبة ضعيفة وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل غير مغطاة بالقيم الجاهزة، أذا أن هذه النسبة تقل عن الواحد، أي أن هذا دليل على ديون قصيرة الأجل تزيد مدة استحقاقها عن أسبوع أو شهر.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة نسب التمويل. . نقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز من خلال بعض نسب التمويل.

الجدول (03-04) حساب نسب التمويل لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لسنتين 2014/2013.

البيان	2013	2014
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.	0.11	0.29
نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة) / (الأصول الثابتة).	0.39	-0.005
نسبة المديونية أو قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول.	0.98	0.25
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.01	-0.009

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن :

●نسبة التمويل الدائم للمؤسسة من الواحد خلال السنتين، 2013 و2014، وهذا دليل على أن الأموال الدائمة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة الأموال الدائمة من خلال نقص في الأموال الخاصة.

●نسبة التمويل الخاص نلاحظ خلال فترة الدراسة كانت النسبة أقل منا لواحد وهذا دليل على أن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة.

●نسبة المديونية أو قابلية السداد، بحيث تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير، ونلاحظ في سنة 2013 نسبة 98% وهي نسبة أكبر من النسبة المعيارية التي تقدر ب 50% أما بالنسبة لسنة 2014، فكانت النسبة 25% بحيث كلما كانت النسبة أقل من النسبة المعيارية كلما أدت إلى زيادة ثقة الدائنين اتجاه المؤسسة.

●نسبة الاستقلالية المالية بحيث تعتمد هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على أموالها الخاصة ونلاحظ من خلال الجدول أن النسبة أقل من الواحد خلال الفترة المدروسة، وهذا دليل على أن المؤسسة مشبعة بالديون، وأنها غير مستقلة مالياً.

المبحث الثالث: دراسة استقصائية داخل المؤسسة.

من خلال هذا المبحث سنقوم بأجراء استقصاء حول المراجعة الداخلية ودورها في تقييم الأداء المالي داخل مؤسسة سونلغاز بإدرار.

المطلب الأول: تقدير جدول العلاقات.من خلال معامل الارتباط نقوم بالحكم على العلاقة التي تربط بين المراجعة الداخلية وتقييم الاداء المالي، نوضحها في الجدول أدناه.

جدول (3-4)يوضح نوع العلاقة الرابطة بين المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي.

	Corrèlatons	المراجعة هي اجرءات	المراجعة الداخلية يقوم	المراجعة الداخلية وظيفة	تستخدم المراجعة للتأكد	المراجعة تمكن	يقوم المراجع	يجب على المراجع	يتلائم مجال	يتم تقييم مدى ملائمة	يتم يقييم مدى تماشي
الاداء المالي يمثل	R	0.054	0.63	0.18	0.36	0.31	0.13	0.07	0.21	0.02	-0.18
	Sig	0.69	0.64	0.17	0.006	0.01	0.31	0.59	0.11	0.9	0.16
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
تقوم المؤسسة	R	0.71	0.06	0.16	0.13	0.3	0.1	0.23	0.02	0.02	0.3
	Sig	0.6	0.63	0.22	0.31	0.02	0.42	0.07	0.9	0.9	0.05
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
تقييم الأداء المالي يوفر	R	-0.26	0.10	0.24	0.22	0.4	0.22	0.3	0.3	0.2	0.14
	Sig	0.85	0.46	0.06	0.09	0.003	0.09	0.06	0.008	0.12	0.29
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
يعتبر تقييم الاداء المالي	R	0.51	0.22	0.32	0.31	0.10	0.24	0.33	0.31	0.3	0.01
	Sig	0.7	0.09	0.10	0.81	0.44	0.06	0.011	.019	0.04	0.9
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
تقييم الاداء المالي يقوم	R	0.23	0.17	0.10	0.22	-0.04	0.21	-0.02	0.11	0.14	0.3
	Sig	0.76	0.19	0.44	0.09	0.72	0.1	0.83	0.4	0.3	0.04
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
تستخدم المؤسسة معايير	R	0.87	0.17	0.16	0.03	0.01	-0.02	-0.19	0.02	0.13	0.3
	Sig	0.52	0.20	0.23	0.81	0.93	0.85	0.15	0.9	0.31	0.02
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
تقوم المؤسسة بتحليل	R	0.16	0.29	0.16	0.09	0.06	0.32	0.2	0.02	0.08	0.21
	Sig	0.21	0.28	0.22	0.47	0.61	0.014	0.13	0.9	0.53	0.10
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
تقوم المؤسسة بمقارنة	R	-0.32	0.58	0.16	0.3	0.23	0.3	0.3	0.3	0.24	0.14
	Sig	0.81	0.55	0.23	0.05	0.08	0.023	0.02	0.04	0.07	0.27
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
تعتبر القوائم المالية	R	0.04	0.12	0.3	-0.02	-0.13	0.03	0.03	0.19	0.19	0.08
	Sig	0.76	0.34	0.03	0.87	0.33	0.8	0.8	0.15	0.15	0.55
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56
القوائم المالية يجب	R	0.1	0.14	0.12	-0.03	0.08	-0.13	-0.02	0.11	0.15	0.15
	Sig	0.43	0.28	0.36	0.78	0.51	0.31	0.83	0.41	0.26	0.24
	N	56	56	56	56	56	56	56	56	56	56

من أعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة

المطلب الثاني: صياغة الفروض: سنقوم من خلال هذا المطلب بصياغة الفروض من أخل تحليل النتائج ولتحليل النتائج يجب إتباع الخطوات التالية:

اختيار العينة: يشترط على الاختبارات أن يكون المجتمع المسحوبة منه العينات موزعاً توزيعاً طبيعياً، وأن تكون العينات مستقلة.

الفرض العدمH1:r=0.

1. لا يوجد تأثير معنوياQ2.4 وQ3.1؛
2. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.5 وQ3.1؛
3. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.5 وQ3.2؛
4. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.10 و Q3.2؛
5. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.5 وQ3.3؛
6. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.8 وQ3.3؛
7. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.7 وQ3.4؛
8. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.9 وQ3.4؛
9. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.10 وQ3.5؛
10. لا يوجد تأثير معنويا Q2.10 وQ3.6؛
11. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.6 وQ3.7؛
12. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.4 وQ3.8؛
13. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.6 وQ3.8؛
14. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.7 وQ3.8؛
15. لا يوجد تأثير معنوياً Q2.8 وQ3.8؛
16. لا يوجد تأثير معنويًا Q2.3 وQ3.9؛

الفرض البديل H1:r ≠0 .

1. يوجد تأثير معنوياQ2.4 وQ3.1؛
2. يوجد تأثير معنوياً Q2.5 وQ3.1؛
3. يوجد تأثير معنوياً Q2.5 وQ3.2؛
4. يوجد تأثير معنوياًQ2.10 و Q3.2؛
5. يوجد تأثير معنوياً Q2.5 وQ3.3؛
6. يوجد تأثير معنويا Q2.8 وQ3.3؛
7. يوجد تأثير معنوياQ2.7 وQ3.4؛
8. يوجد تأثير معنويا Q2.9 وQ3.4؛

9. يوجد تأثير معنويا Q2.10 وQ3.5؛
10. يوجد تأثير معنويا Q2.10 وQ3.6؛
11. يوجد تأثير معنوياQ2.6 وQ3.7؛
12. يوجد تأثير معنويا Q2.4 وQ3.8؛
13. يوجد تأثير معنويا Q2.4 وQ3.8؛
14. يوجد تأثير معنويا Q2.7 وQ3.8؛
15. يوجد تأثير معنويا Q2.8 وQ3.8؛
16. يوجد تأثير معنوياQ2.3 وQ3.9؛

ثانياً: تحديد مستوي المعنوية :

مستوي المعنوية يساوي 5%.

المطلب الثالث: الاختبار الإحصائي والقرار : لتوصل الى معرف العلاقة بين المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي، يتم اختبار الإحصائي وأتخذ القرار بشأن نوع العلاقة.

1. الاختبار الإحصائي:

- أذا كان الاحتمال المحسوب Sig أكبر من الاحتمال جدولي5%، نقبل الفرض الصفري.
- أذا كان الاحتمال المحسوب Sig اقل من الاحتمال جدولي 5%، نرفض الفرض الصفري.

2. القرار:

- أذا قبلنا الفرض الأصلي يعني هذا أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل.
- أذا رفضنا الفرض الأصلي يعني هذا أنه توجد علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل.

الاختبار الإحصائي والقرار:

1. Fc=0.006 القيمة المحسوبة أقل من Ft= 0.05 القيمة جدولية يتم رفض الفرض الأصلي أو الصفري ويتم قبول الفرض البديل عند مستوي معنوية 0.05أي أنه توجد علاقة بينQ2.4 و Q3.1 على الهدى الطويل؛

2. FC= 0.01 القيمة المحسوبة أقل من Ft=0.05 القيمة جدولية ، يتم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05%أي وجود علاقة Q2.5 بين وQ3.1على المدى الطويل؛

3. القيمة المحسوبة Fc=0.02 أقل من القيمة جدولية Ft=0.05، يتم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05% بمعني أنه توجد بين Q2.5 و Q3.2 علاقة على المدى الطويل.

4. Fc=0.05 القيمة المحسوبة أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 يتم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05% أي توجد علاقة بين Q2.10 و Q3.2على المدى الطويل؛

5. القيمة المحسوبة Fc=0.003 أقل القيمة جدولية Ft=0.05 يتم رفض الفرض الأصلي، قبول الفرض البديل إي توجد علاقة بين Q2.5 وQ3.3 على المدى الطويل.

6. القيمة المحسوبة Fc=0.008 أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 نرفض الفرض الأصلي ونقبل الفرض البديل عند مستوي معنوية 0.05% أي توجد بين Q2.8 وQ3.3 على المدى الطويل؛

7. القيمة المحسوبة Fc= 0.01 أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 نرفض الفرض الأصلي نقبل الفرض البديل عند مستوي معنوية 0.05% إي توجد علاقة بين Q2.7 وQ3.4 على المدى الطويل؛

8. القيمة المحسوبة Fc=0.04 أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 هذا يعني رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل، عند مستوى معنوية 0.05% إي توجد علاقة بين Q2.9 و Q3.4 على المدى الطويل؛

9. القيمة المحسوبة Fc=0.04 أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 يتم الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوي معنوية 0.05% بمعنى أنه توجد علاقة بين Q2.10 و Q3.5 على المدى الطويل؛

10. القيمة المحسوبة Fc=0.02 أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 بمعنى رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05% أي توجد علاقة بين Q2.10 وQ3.6 على المدى الطويل؛

11. Fc=0.01 القيمة المحسوبة أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 يتم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05% وهذا يعني أنه توجد علاقة بين Q2.6 وQ3.7على المدى الطويل؛

12. Fc=0.05 القيمة المحسوبة أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 يتم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05% ، إي انه توجد علاقة بين Q2.4 وQ3.8 على المدى الطويل؛

13. القيمة المحسوبة Fc=0.023 أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 يتم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض الأصلي عند مستوى معنوية 0.05% بمعنى وجود علاقة على المدى الطويل؛

14. Fc=0.02 القيمة المحسوبة أقل من القيمة Ft=0.05 نقوم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أنه توجد علاقة بين Q2.7 وQ3.8، على المدى الطويل؛

15. Fc=0.04 القيمة المحسوبة أقل من القيمة جدولية Ft=0.05 رفض الفرض الأصلي وقبول الفرض البديل عند مستوى المعنوية 0.05% أي توجد علاقة بين Q2.8 وQ3.8، على المدى الطويل؛

16. Fc=0.03 القيمة المحسوبة أقل من جدولية Ft=0.05 يتم رفض الفرض الأصلي قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 0.05% أي توجد علاقة بين Q2.3 وQ3.9، على المدى الطويل.

خلاصة:

من خلال القيام بأجراء تطبيقية في سونلغاز ساعدنا على التعرف على متابعة النشاط المؤسسة، بالاظافة إلي الوقوف على أهمية المراجعة الداخلية داخل المؤسسة، ودالك للتأكد من ان المؤسسة حققت أهدافها المسطرة، كما تعتبر المراجعة الداخلية من الأدوات الداخلية للمؤسسة.

من خلال تحليل الميزانيات لسنة 2013 و 2014 أظهرت النتائج أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية سيئة ووضعية مالية مقبولة إلي حدا بعيد ودالك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة، من خلال تحليل بعض المؤشرات التي تعكس الوضعية المالية للشركة.

ولقد تم التوصل إلي إن المؤسسة سونلغاز حققت نتيجة سالبة خلال فترة الدراسة

الخاتمة العامة

تقوم أي مؤسسة اقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعي للحفاظ عليها وبالتالي يؤدي ذالك إلي ضمان بقاءها واستمرارها، و لكي تتمكن المؤسسة من ممارسة ومتابعة كل أوجه نشاطها، ومهامها فهي أصبحت تتولي أهمية كبيرة بالمراجعة الداخلية بحيث تغيرت هذه الأخيرة وسيلة تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش، وكدالك تقوم علي فحص الدفاتر والسجلات بهدف التأكد من القوائم المالية ومدى مطابقتها بنتائج عمليات المؤسسة، حيث أن المراجع الداخلي، أثناء تأدية عمله فأنه يعتمد على مجموعة من الأدلة والقرائن، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وحمايتها، بحيث تسعي أدارة المراجعة الداخلية الى تقييم المخاطر وتحديد الأساليب الملائمة لإدارتها والتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وتقديم التوصيات للازمة التي يحتاج إليها مجلس الادراة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة.

بحيث تهدف عملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بحيث يمثل تقييم الأداء تقنية ووسيلة ناجحة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وهو يبين أهم المؤشرات التي أيمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية للمؤسسة.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلي مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- المراجعة الداخلية عبارة عن نشاط تقييمي مستقل يقوم به شخص من أ جل إبداء الرأي حول صحة وسلامة الدفاتر والسجلات المحاسبية، بحيث تعمل علي اكتشاف نقاط القوة والضعف ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولة.
- تم التوصل ألي أن تقييم الأداء المالي: يقوم على قياس نتناج المتوصل إليها وفقاً للمعايير محددة مسبقاً للتحقق من كفاية استخدام الموارد المتاحة بغية تحقيق أهداف المؤسسة، ويساعد في ذالك التقرير المقدم من طرف المراجع الداخلي حول القوائم المالية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .
- من أهم الأدوات المعتمدة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- تلتزم الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بأعداد قوائمها المالية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- تعتبر أدوات التحليل المالي من أهم الأدوات المستعملة لمعرفة الوضعية المالية داخل المؤسسة الاقتصادية وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

- على الشركة الوطنية للتوزيع الكهرباء والغاز زيادة الاهتمام بتقييم أدائها المالي، على الرغم من أنها مؤسسة عمومية مدعمة من طرف الدولة، ولا تسعى لتحقيق الربح بدرجة الاولة وأنما تسعي إلى تحقيق أهداف اجتماعية، كتوفير الطاقة الكهربائية لكافة الإفراد في المجتمع.
- العمل على تكوين المراجعين الداخليين، تكويناً يتلائم مع حجم شركة سونلغاز، ولكذالك على مستوي كل وحدة تابعة لمدرية شركة سونلغاز لتسهيل مهمة المراجع الداخلية والقضاء على الصعوبات.

- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة التي تحتويها القوائم المالية، والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة، ولكي تكون مساعدة على تقييم الأداء المالي في المؤسسة؛
- إصدار قوانين تلزم المؤسسة من أنشاء لجان للمراجعة، من أجل تدعيم استقلالية المراجعين الداخليين أثناء تأدية أعمالهم؛
- يجب على المكلف بأداء وظيفة المراجعة الداخلية على درجة كبيرة من النزاهة والإلمام بالميدان العملي.
- الاهتمام بالمراجعة الداخلية في سونلغاز وتفعيل دورها على الوجه الذي يسمح بجعلها أداة تقدم المعلومات المالية الموثوق منها قصد توجهيه رؤوس الأموال للاستثمار.

أفاق البحث:

- يعتبر دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، من خلال ماتضمنته من نتائج وتوصيات مما يجعل هناك ضرورة كبيرة للمراجعة الداخلية لمنع كل أنواع الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية عن طريق المتابعة المستمرة، وبالتالي لا يمكن حصر هذا الموضوع بدراسة واحدة فقط بل يحتاج إلي دراسات أخرى منها:

-توسيع مجال الدراسة ليشمل دور وأهمية المراجعة الداخلية تقييم الأداء المالي مجموعة ما المؤسسات في مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة؛

- دور المراجعة الداخلية في قياس الأداء المالي، في المؤسسة الاقتصادية؛
- أهمية تكامل المراجعة الداخلية بمختلف مجالاتها للمساهمة في اتخاذ القرارات الإدارية؛
- دور المراجعة الخارجية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1. ابرهيم على عشاوي، **أساسيا ت المراجعة والمراقبة الداخلية**، دار طوخي مطر، عمان.
2. أيمني محمد صبري شعبان نخال، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص120.
3. بوعلام بوشاشي، **المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر، الجزائر، 1997.
4. ثناء القبائي، **المراجعة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
5. جلال إبراهيم ، **التحليل في الأعمال التجارية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
6. جميل أحمد توفيق، **أدارة الأعمال**، دار النهضة العربية، لبنان، 1978ص.
7. حسين القضي، مأمون توفيق، **المحاسبة الدولية**، دار العلمية الدةلية، الأردن، 2000.
8. خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي**، دار المسيرة، عمان، الاردن.
9. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل، عمان، الطبعة 02، .2004
10. خميسي شيخة،**التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010.
11. السعيد فرجات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الإعمال** التحديات الراهنة، دار المريخ، السعودية، 2000.
12. صلاح الدين، حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية**، دار الوسام، لبنان، 1998.
13. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2006.
14. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **اساسيات الاداء وبطاقات التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، الطبعة الاولي، 2009.
15. عبد الغفار حنفي، **أساسيات الإدارة المالية –دراسة الجدوي–تحليل مالي ، هيكل رأس المال، سيايات توزيع الأرباح**، دار الجامعية، الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003.
16. عبد الفتاح الصحن، وأحمد علي أبو الحسن، **الرقابة والمراجعة الحسابات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
17. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، 2001.
18. عدادي حسين وفلاح حسين، **الادارة الاستراتيجية**، دار وائل، عمان، الطبعة الاولي، 2000.
19. علاء فرحات طالب، وايمان شيحان المشهداني، **الحكومة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2011،
20. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية**، دار المسيرة، عمان.
21. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية للأغراض لأستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

22. مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، الاردن الطبعة الثالثة،201137.

23. مبارك لسوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

24. مجيد محمود الكريخي، **تقويم الاداء بإستخدام النسب**، دار المناهج، عمان، 2006.

25. محمد السيد الناغي، **المراجعة إطار النظرية والممارسة**، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، الطبعة الثانية، 1992.

26. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الاولة.

27. محمد توهامي طواهر، صديقي مسعودي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005

28. محمد سمير الصبان،**نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية.

29. محمد عبد الحليم الخلاية، **التحليل بإستخدام البيانات المحاسبية**، دار وائل، عمان، طبعة الاولي، 2012.

30. محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة، عمان-الأردن، الطبعة 1، 2009.

31. محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الاداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.

32. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الأدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الطبعة الأولة، 2009.

33. ناصر دادي عدوان، **تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي**، دار هومة المحمدية، الجزائر، 2000.

34. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة**، مدخل تحليلي، دار الثقافة عمان ،2009.

35. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر، عمان، الطبعة الاولي، 2009.

36. نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية** ، دار البداية للنشر، عمان، الطبعة 1، 2012.

37. وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية**، مدخل عملي تطبيقي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010.

38. الياس بن ساسي، **التسيير المالي والادارة المالية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

39. يحيي أحمد مصطفى قللي، **أساسيات المحاسبة الإدارية**، إتراك للنشر،مصر، 2003.

40. يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظري والتطبيقي**، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الاولة ، 2000.

2 الكيب الالكترونية:

1. أسامة عبد الخالقالأنصاري، **الأدارة المالية**، جامعة القاهرة/ مصر متاح على الموقع WWW. Kotobarbia.com.

الرسائل والأطروحات:

1. أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007/2006.
2. آسيا ناجم، وكلثوم وهاب، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة الكهرباء والغاز بإدرار**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إدرار، 2016/2015.
3. أوكادي خضرة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة، إدرار،2016/2015
4. بركان حجيلة واجراد فاطمة،**التحليل المالي في البنوك التجارية دراسة حالة قرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة ، 2011/2010.
5. بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011/2010.
6. حفصي رشيد، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر**، دراسة إحصائية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010.
7. رشام نسيم، **أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة**، دراسة حالة البنك الجزائري BEA وكالة البويرة37، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير،2013،2012.
8. ريغة أحمد الصغير، **تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن،دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة، قسنطينة2، 2013/2012.

9. سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في تنبؤ بالفشل المالي للشركات، 2012/2009**، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، 2015/2014.

10. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008.

11. شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين المؤسسة**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

12. صالح مرصاد، ومحمد الأمين طفيش، **المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية، دراسة حالة التدقيق على عمليات التمويل في بنك البركة الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة اللسانس في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013/2012.

13. صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسساتفي الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013.

14. عادل عشي، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم**، دراسة حالية مؤسسة صناعات كوابل بسكرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،

15. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

16. كاروس أحمد، **تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أدارة وفعالية المؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر03، 2011/2010.

17. مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الاداء المالي لمؤسسة البترولية الكويتية**، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، 2011/2010 .

18. معوج ذهبية، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أكلي محند أولحاج، 2015/2014.

19. هباج عبد الرحمان، **أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعيةSNVIk**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلومالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2011.

20. اليمين سعادة، **أستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس، العلمة السطيف-** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر باتنة، 2009/2008.

المطبوعات الجامعية:

1. اقاسم عمر، **التدقيق المالي والمحاسبي**، مطبوعة الدروسسنة اولي ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير والجباية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

2. أقاسم عمر، **التدقيق**، مطبوعة الدروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية المؤسسة، جامعة احمد دراية، الجزائر،2015.

3. أقاسم عمر، **التسيير المالي المعمق**، مطبوعة الدروس مقدمة لطلبة السنة أولي ماستر في العوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- ادرار.

المجلات :

1.زهرة حسن العامري، وعلي خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة الاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007.

الملتقيات

1.محمد بجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبري للجنوب بسكرة**، ملتقي الوطني حول، واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي، 05-2013/05/06.

كتب باللغة الأجنبية:

1. mwinzi kiema, harrison. influence of internal audit independence on the financial performance of small and medium enterprises: a case of the construction industry in mombasa county, kenya. mombasa: technical university of mombasa.2015 .
2. robert c, higgins. analysis f o r financial management. new york: mcgraw-hill. 2012.

الملاحق

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

CENTRE DD ADRAR

BILAN ACTIF

ACTIF	note			2013	1014
ACTIF NON COURANT					
Ecartd'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisationsincorporelles					
Frais de développementsimmobilisables					
Logicielsinformatiques et assimilés					
Autresimmobilisationsincorporelles					
Immobilisationscorporelles					
Terrains				18,163.09	18,163.09
Agencements et aménagements de terrains				11,665.56	11,026.32
Constructions (Batiments et ouvrages				51,293.12	49,942.38
Installations techniques, matériel et outillage				35,353.84	37,494.42
Autresimmobilisationscorporelles				54,072.03	61,570.05
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisationsfinancières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autrestitresimmobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT				170,547.64	178,196.26
ACTIF COURANT					
Stocks et encours				69,305.36	61,025.36
Créances et emploisassimilés					
Clients				98,507.29	15,489.34
Créances sur sociétés du groupe et associés		0.00		0.00	0.00
Autresdébiteurs				65,507.90	76,003.80
Impôts				471,078.70	45,585.39
Autresactifs courants		0.00		0.00	0.00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie				43,098.12	28,243.19
TOTAL ACTIF COURANT				323,526.37	226,347.08
TOTAL GENERAL ACTIF				494,074.01	404,543.34

الملحق رقم (1)

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2013

CENTRE DD ADRAR **DATE**

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2013	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0.00	0.00
Capital non appelé		0.00	0.00
Écart de réévaluati		19,957.51	19,957.51
Résultat net		0.00	0.00
ارتباط ما بين الوحدات			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 13,174.26	- 20,894.08
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6,783.25	- 936.57
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettesfinancières		0.00	31,721.67
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		13,390.75	21,970.58
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		20,174.00	52,755.68
PASSIFS COURANTSخصوم جارية			
Fournisseurs et comptesrattachés		16,636.55	20,377.25
Impôts		11,895.52	11,654.21
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0.00	0.00
Autresdettes		12,459.70	15,661.18
Trésoreriepassif		432,908.24	304,095.13
TOTAL PASSIFS COURANTS		473,900.01	351,787.77
TOTAL GENERAL PASSIF		494,074.01	404,543.34

الملحق رقم (02)

استمارة بحث لنيل شهادة الماستر حول موضوع دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي

يان موجه لإطار مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
دي تطبيق المراجعة الداخلية في تقييم الأداء الما
في المؤسسة

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة:

السلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته:

يندرج هدا الاستبيان في أطار دراسة تطبيقية لنيل شهادة الماستر أكاديمي تحمل عنوان * **دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي** *، تخصص مالية المؤسسة.

يهدف هذا الاستبيان إلى استقصاء آراء مؤسسة التوزيع الكهرباء حول مدى تطبيق المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة وذالك من خلال محورين، ومن اجل هذا، الرجاء منكم التكرم بقراءة الاستبيان جيداً،وملء جميع فقراته، وتجدر الإشارة أن الإجابات سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير لكم مني جزيل الشكر على مساعدتكم وتعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم.

المحور الأول: معلومات شخصية.

الرجاء من فضلكم وضع علامة **X** أمام كل عبارة، ويجب أن توضع العلامة مرة واحد في كل عبارة.

الجنس	ذكر	( )	أنثي	( )
العمر:	أقل من 30 سنة.	( )	من 31 سنة إلى 35 سنة.	( )
	من 36 سنة إلى 40 سنة.	( )	من 41 سنة إلى 45 سنة.	
	من 46 سنة فأكثر.	( )		
المستوي الدراسي:	ثانوي	( )	ليسانس أو مهندس	( )
	ماستر	( )	أخري	( )
سنوات الخبرة:	أقل من 5 سنوات	( )	من5 سنوات إلى 10 سنوات.	( )
	من 11 سنوات إلى 20 سنة.	( )	من 21 سنة فأكثر.	( )

المحور الثاني: معلومات حول المراجعة وتقييم الأداء المالي.

رقم العبارات	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
Q2	**معلومات حول المراجعة**					
Q2.1	المراجعة هي إجراءات للحصول على أدلة متعلقة بمحيط المؤسسة وتقييمها بصورة جيدة.					
Q2.2	المراجعة الداخلية يقوم بها أطراف من أجل الوقوف على دقة أنظمة الرقابة الداخلية.					
Q2.3	المراجعة الداخلية وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، لمساعدة المؤسسة لتحقيق أ=هدافها.					
Q2.4	تستخدم المراجعة للتأكد من صحة البيانات والقوائم المالية ومدي مصداقيتها وشفافيتها.					
Q2.5	المراجعة تمكن من اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية.					
Q2.6	يقوم المراجع بعملية المراجعة في نهاية كل دورة مالية.					
Q2.7	يجب على المراجع مراجعة جميع العمليات والبيانات المحاسبية دون استثناء ودون أية قيد أو شرط.					
Q2.8	يتلائم مجال إمكانيات المراجعة الداخلية مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمؤسسة.					
Q2.9	يتم تقييم مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية مع أداء المؤسسة.					
Q2.10	يتم تقييم مدي تماشي الهيكل التنظيمي للمراجعة مع ما يفرض عليها من مهام بشكل جيد.					
Q3	**معلومات حول تقييم الأداء المالي.**					
Q3.1	تقوم المؤسسة بتقييم أدائها المالي دورياً.					
Q3.2	الأداء المالي يمثل انعكاس لقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.					
Q3.3	تقييم الأداء المالي يوفر مقياساً لمدي نجاح المؤسسة الاقتصادية .					
Q3.4	يعتبر تقييم الأداء من أهم استعمالات التحليل المالي من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوي الأرباح في المؤسسة.					
Q3.5	تقييم الأداء المالي يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في الشركة مستقبلا.					
Q3.6	تستخدم المؤسسة معايير مالية عند تقييم أدائها المالي.					
Q3.7	تقوم مؤسسة بتحليل وضعيتها المالية بالاعتماد على مؤشرات التوازن.					
Q3.8	تقوم مؤسستكم بمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع لتحديد نقاط القوة والضعف.					
Q3.9	تعتبر القوائم المالية انعكاس لنتيجة العمليات التي تحدث في المؤسسة خلال الدورات المحاسبية.					
Q3.10	القوائم المالية يجب إن تكون خالية من الأخطاء والتحيز.					

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور أهمية المراجعة الداخلية، وكيفية مساهمتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذالك من أجل ترشيد القرارات السليمة، ومنع كل أوجه الغش والتلاعب والتزوير بالسجلات المحاسبية، ومن أجل هذا تم القيام باستعراض الأدبيات التي تناولت المفاهيم العامة المتعلقة بكل من المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي، تم استعمال دراسة استقصائية حول موضوع الدراسة في المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغازبإدرار.

اعتمدت الدراسة على مختلف القوائم المالية، منها الميزانيات المقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز، بحيث يجب القيام بتحليل هذه الميزانيات من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، نسب مالية، ومؤشرات التوازن المالي.

Abstract.

The aim of this study to highlight the role of the importance of internal audit, and how its contribution to the assessment of the financial performance of the economic foundation, investigations in order to rationalize the sound decisions, the prevention of all aspects of fraud and manipulation and forgery of accounting records, and for this was to undertake a review of the literature, which dealt with the general concepts of each of the internal audit and evaluation of financial performance, with regard to the practical side, the use of a survey on the subject of the study in the Regional Directorate and electricity generation.

The study was adopted on the various financial lists, including the budgets submitted by the Foundation Sonelgaz electric generation, so must be to analyze these budgets for the analysis of the financial status of the institution.

Keywords: Internal Audit, the assessment of financial performance, indicators and financial balance.